اليمن – الفضاء المدني

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية

مكونة من تسعة شبكات وطنية و ٢٣ منظمة غير حكومية تعمل في ١٢ دولة عربية. انطلق عمل الشبكة سنة ١٩٩٧ بينما تأسس المكتب التنفيذي للشبكة في بيروت عام ٢٠٠٠.

ص.ب: ٤٧٩٢ / ١٤ – المزرعة: ٥١١٠ – ٢٠٧٠
بيروت لبنان

هاتف: ٠٠٩٦١٣١٩٣٦٦ – فاكس: ٠٠٩٦١١٨١٥٦٣

ملخص الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى بحث الفضاء والمجتمع المدني في اليمن (النشأة، التطور، الواقع الراهن). تتضمن الدراسة بحث: التشريعات والقوانين الناظمة للمجتمع المدني، والتحديات التي يواجهها والآفاق المستقبلية، وكيف تسهم منظمات المجتمع المدني في بناء الفضاء المدني، وآليات عملها، وعلاقتها بالمانحين، ومدى تأثيرها واستقلاليتها... بالإضافة إلى تأثير جائحة كوفيد ١٩ على الحريات العامة والأوضاع الإنسانية. اعتمدت الدراسة المنهجية الآتية

١-البحث المكتبي ويتضمن: المكتبات ومواقع الإنترنت ويشمل (الكتب، الدراسات والبحوث، التقارير المتخصصة، دراسات الماجستير والدكتوراه)،

٢-المقابلات الشخصية المباشرة وغير المباشرة (اللقاءات، الحوارات، المراسلات، الاتصالات) مع قادة المجتمع المدني وموظفين حكوميين ودوليين

تقديم

في العام ١٩٩٠ تأسست الجمهورية اليمنية في ظل مفارقة تاريخية حادة؛ من جهة، مثلت اليمن أهم عملية تحول ديمقراطي في العالم العربي المعروف بأنظمته السلطوية، ومن جهةٍ أخرى، عانت الجمهورية الوليدة من تخلّف اقتصادي واجتماعي، تكرّس نتيجة تعثّر مشاريع التحديث السابقة، وعطّل بدوره عجلة التنمية المأمولة.[١]

وعلى مدار أربعة أعوام، شهد المجتمع المدني اليمني ولادة مزدهرة، حفّزتها اتفاقية الوحدة اليمنية التي أكدت على التعددية السياسية وحرية التعبير، وذلك قبل اندلاع الحرب الأهلية في ١٩٩٤ والتي أعادت تكريس الوحدة اليمنية انطلاقاً من حقائق القوة العسكرية، أكثر من اقترانها بشرعية النظام الديمقراطي.

دورة "الازدهار/الانتكاس" تكررت مرة أخرى في ٢٠١١؛ حيث شهدت منظمات المجتمع المدني طفرة غير مسبوقة على إثر اندلاع انتفاضة شعبية واسعة، أطاحت بحكم الرئيس السابق علي عبدالله صالح. وسرعان ما تراجعت هذه الفاعلية الانتقالية بسبب اندلاع الحرب الأهلية التي تدخل عامها السادس.[٢]

ارتبطت محفّزات الصراع في اليمن بعوامل طبيعية، منها شح الموارد (المياه، الأراضي الزراعية، والنفط)، ووعورة الجغرافيا[٢]، إضافة إلى العوامل التاريخية ،المتعلقة بصيرورة بناء الدولة الوطنية الحديثة وبتطور بناها الاقتصادية والاجتماعية.

وخلال العصرين القديم والوسيط، ساد في اليمن نمط "الإنتاج الخراجي"، واعتمد أهلها بدرجة أساسية على الزراعة والتجارة. وكان لافتاً حضور الدولة المركزية خلال فترات قصيرة ومتقطعة، في حين تنافست العديد من الممالك والدويلات المتزامنة على حكم أجزاء متفرقة ومتغيرة من البلاد. كما حظيت الوحدات القبلية والقروية بحالة من الاستقلال الذاتي عن الدولة.[٣]

في بداية القرن العشرين، انقسمت اليمن إلى ثلاثة قطاعات جيوسياسية: مستعمرة عدن التي شهدت تطوراً ملحوظاً نحو الاقتصاد الرأسمالي الحديث، وتشكّلت فيها النواة الأولى للمجتمع المدني اليمني. ومحميات الجنوب (الشرقية والغربية) التي عانت من التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وكانت مسرحاً للصراعات التناحرية بين مختلف تشكيلاتها الاجتماعية القبلية في إطار السياسة الاستعمارية "فرّق تسد".

وأخيراً المملكة اليمنية المتوكلية والتي حكمت مناطق شمال اليمن وفق منظور ديني قروأوسطي، ونجحت إلى حد ما في بناء سلطة مركزية أكثر تماسكاً من محميات عدن، لكنها لم تختلف كثيراً على مستوى البُنى الاقتصادية والاجتماعية المتخلّفةفي العام ١٩٦٢، اندلعت ثورة سبتمبر في. شمال اليمن، منهية حكم الأئمة الزيديين. وبعدها بعام اندلعت ثورة أكتوبر في الجنوب وتكللت بالاستقلال التام في نوفمبر ١٩٦٧. وفي الحالتين ارتبطت توجهات السلطات الثورية بعمليات التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي قادتها الدولة.

وسمح ذلك بخلق طبقة وسطى واسعة في اليمن، استطاعت أن تغطّي احتياجات القطاع العام، كما أنه أسهم في تطوير مؤسسات التعليم وخلق تركزات حضرية منتعشة في المدن الرئيسية (صنعاء، عدن، تعز، الحديدة، حضرموت). وبينما امتازت دولة الجنوب بتحقيق معدلات أكبر في التنمية البشرية داخل الحضر والريف، فقد استطاع النظام في الشمال أن يحافظ على نمو وتراكم القطاع الخاص.[٤]

عزز السياق التاريخي في الشمال (الجمهورية العربية اليمنية ١٩٩٠–١٩٦٢) هيمنة مراكز القوة القبلية التي لم تعد مجرد وسيط بين الدولة والمجتمع – كما كانت أيام الإمامة – بل جرى تمكينها بشكل أكبر في جسم الدولة السياسي، وحظي رموزها بصلاحيات سياسية وامتيازات مالية غير مسبوقة.

وفي المقابل نجحت السلطة التقدمية (ذات التوجه الماركسي) في الجنوب (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ١٩٩٠–١٩٦٧) في تفكيك البُنى القبلية وترسيخ أجهزة الدولة المركزية الحديثة، لكن هذه الانتماءات ظلت عالقة في اللاشعور السياسي، ،وأعادت إفراز نفسها مع دورات العنف المتكررة سواء في العام ١٩٨٦ أو لاحقاً بعد العام ١٩٩٤.[٥]

بالمحصلة أدّى قصور مشاريع التحديث، وتكرار دورات العنف الأهلي، وتنامي التدخلات الخارجية الداعمة للقوى المحافظة (القبلية/الدينية)؛ إلى إبقاء البُنى الاجتماعية التقليدية جنباً إلى جنب مع المؤسسات السياسية الحديثة. وبعد العام ١٩٩٤ جرى التخلّي تماماً عن إيجابيات النموذج "المركزي التحديثي" لمصلحة "دولة القبائل والعسكر والخبراء الاقتصاديين". وجرى بشكل متقصّد استنهاض المكونات الاجتماعية التقليدية في الجنوب، في إطار بناء تحالفات سياسية جديدة لمصلحة الطرف المنتصر في الحرب.

وفي العام نفسه، اتخذ النظام حزمة إجراءات اقتصادية قاسية أنهت الدور القيادي للدولة في عمليتي التنمية والتحديث، وقلّصت نفقات الحكومة على شبكات الحماية الاجتماعية، وكان التحدي الأساسي للنظام يكمن في كيفية تحقيق نمو فعال ذي قاعدة عريضة من القطاع الخاص "في ظل ما يتسم به اقتصاد البلد من عاملين مترابطين: (١) ضعف الأداء في أساليب الحكم الجيدة، وقلة المؤسسات المشجعة لاقتصاد السوق، (٢) صغر حجم قطاع الصناعات التحويلية واستمرار صغر معظم المنشآت اليمنية."[٦]

وبالفعل أدت هذه الإجراءات في ضوء البيئة السياسية والتشريعية والأمنية المختلة، إلى حدوث نتائج عكسية من أهمها: إضعاف الطبقة الوسطى وبروز طبقة جديدة من "رأسمالية المحاسب"، وهم التجار ورجال الأعمال المرتبطين بالسلطة والمستفيدين من علاقات المحسوبية وممارسات الفساد، وتنامي التفاوت الاقتصادي، سواءً على أساس طبقي أو على أساس جغرافي بين محافظات المركز ومحافظات الأطراف، وبين المناطق الحضرية التي جنت النصيب الأكبر من معدلات النمو الاقتصادي.

والمناطق الريفية الأشد فقراً، والتي تشكل ٧٠% من تكوين المجتمع اليمني. لذا فقد عانت المدن من عمليات ترييف متزايدة نتيجة الهجرة الداخلية والبطالة الريفية المزمنة.[٧]
وبالقدر نفسه الذي كانت فيه الدولة تتخلى عن مسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية، كانت السلطة السياسية تتركز أكثر في قمة الهرم السياسي المتمثلة حينها برئيس الجمهورية علي عبدالله صالح، والذي كان أيضاً رئيس الحزب الحاكم والمسيطر على الغالبية الساحقة في البرلمان[٨]. وقد أعاقت هذه المعادلة إمكانيات الإصلاح السياسي والاقتصادي.

وأعاقت بناء مجتمع أعمال منتج وتنموي. وكذلك قوّضت ميكانيزمات تطور المجتمع المدني. وحفّزت ظهور عوامل اجتماعية معارضة من خارج المجال السياسي، عملت على تقويض سلطات الدولة بشكل مضاعف سياسياً وعسكرياً (تنظيم القاعدة، التمرد الحوثي، الجماعات القبلية، الحراك الجنوبي). وبخلاف التجارب العربية، فإن النظام السياسي في الجمهورية اليمنية، لم يبدأ شمولياً ثم تدرج نحو الانفتاح الديمقراطي الحذر، بل على العكس، بدأ

النظام ديمقراطياً ثم انتهى إلى نوع من "السلطوية التعددية"[9]، وذلك بسبب اختلال ميزان القوى السياسي والعسكري بعد الحرب بين مؤسسي الوحدة (الحزب الاشتراكي اليمني، وحزب المؤتمر الشعبي العام)، وبسبب العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحركة لعملية بناء الدولة. ولم يستجب النظام على مدار العقدين التاليين لتأسيس الجمهورية، إلى التزامات الإصلاح السياسي، إلا بالقدر الذي يمتص من خلاله ضغوط المجتمع الدولي ومساعداته.[10]

شهدت اليمن أربعة متغيرات جوهرية أسهمت في إنضاج الأرضية "السياسية/الاجتماعية" لاندلاع انتفاضة شعبية؛ أولاً تكتل "أحزاب اللقاء المشترك" وتنامي فاعليته وتحوله من مجرد تحالف انتخابي إلى تحالف سياسي معارض. ثانياً تأكل شرعية النظام بعد أن رهن وجوده "بالتنمية"، كبديل عن الديمقراطية" وفشله في تحقيق الهدفين".

ثالثاً تصاعد المعارك في صعدة وتحولها إلى معضلة أمنية وسياسية، وأخيراً تنامي الحراك الاجتماعي في المحافظات الجنوبية .وتحوله إلى حركة سياسية مطالبة بالانفصال وجاءت موجة الربيع العربي لتحفّز "حراكاً شعبياً" واسعاً استمد قوته بصورة رئيسية من أحزاب المعارضة السياسية ومن العوامل الاجتماعية الصاعدة (الحراك الجنوبي، حركة الحوثي، "وشباب الفيسبوك"). ورغم ذلك، فقد شهد المجتمع المدني في العام ٢٠١١ طفرة غير مسبوقة، عكستها أرقام المنظمات التي أُنشئت خلال هذه الأعوام.[11] وشهدت اليمن ديناميكيتين مختلفتين خلال الفترة الانتقالية التي أعقبت تنحي صالح عن الحكم:

الأولى على السطح، وكانت تتسم بالطابع السلمي، ولعبت فيها منظمات المجتمع المدني دوراً محورياً، توّج بانعقاد مؤتمر الحوار الوطني الذي أنتج مشروع دستور جديد في اليمن وتوقيع وثيقة الشراكة بين الحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني، والتي بمقتضاها كان يجب أن يتأسس مجلس أعلى للشراكة بين الطرفين.[12] وأسهم الدور الدولي والغربي تحديداً – في رفع فاعليتها من خلال مضاعفة الدعم المالي وممارسة ضغوط على النخبة السياسية لدمج هذه الفعاليات في عمليات الحوار.[13]

والثانية في العمق، حيث تصارعت القوى التقليدية المسلحة على أساس هوياتي وبدعم إقليمي لانتزاع مواقع جديدة في السلطة. وساعدها في ذلك فشل القيادة السياسية الانتقالية في إدارة المرحلة الانتقالية، وتآكل مؤسسات الدولة نتيجة المحاصصة الحزبية بين المؤتمر الشعبي العام واللقاء المشترك، ونتيجة عمليات الهيكلة التي شهدها الجيش اليمني والتي أدت إلى تفكيكه دون إعادة تركيبه على أساس وطني.

أدى الانقلاب الحوثي في العام ٢٠١٤ إلى تسيّد الديناميكية الثانية وتهميش الديناميكية الأولى؛ ومع اندلاع الحرب الشاملة ببعديها (المحلي والإقليمي) في العام ٢٠١٥، تحولت حالة الضعف البنيوي التي عانى منها مثلث التنمية في اليمن (الدولة، المجتمع المدني، مجتمع الأعمال)، إلى عملية انهيار متسارع قوض أكثر فرص الإصلاح السياسي وصفّى ما كان متاحاً من فضاء مدني تراكم على مدى ثلاثة عقود.[14]

أدى هذا التغير في بيئة العمل المدني إلى تغير أجندة المنظمات الفاعلة، بحيث تراجعت أولويات "التنمية والديمقراطية" لمصلحة الأولويات "الإغاثية" وإطلاق مناشدات السلام. وأفقدت هذه الوضعية منظمات المجتمع المدني سقف الحرية المتحقق بفضل الانتفاضة الشعبية وهامش الاستقلالية النسبي الذي كانت تحظى به.

خلفية تاريخية عن المجتمع المدني – النشأة والتطور

وفق المفاهيم المقترحة للدراسة، يعود ظهور المجتمع المدني في اليمن إلى بداية القرن العشرين، وبالتحديد في مستعمرة عدن، حيث تأسس نادي الاتحاد المحمدي، كأول نادٍ رياضي في مدينة عدن في العام ١٩٠٥. وهيئة لرعاية المسنين في العام ١٩٠٦، تبنت حملة لجمع التبرعات من أجل

بناء دار للعجزة والمسنين. وفي العام ١٩١٠ سمحت الإدارة الاستعمارية بانخراط المواطنين اليمنيين في المنظمات غير الحكومية، حيث تأسس نادي الترفيه الموحد في مدينة عدن، وسمح لجميع المقيمين في المدينة بالانضمام إليه.[١٥]

وفي العشرينيات والثلاثينيات، توالى تأسيس الأندية الأدبية والثقافية والجمعيات والصحف التي تنشط في تقديم المساعدات والخدمات الاجتماعية الخيري ونشر التعليم. وفي العام ١٩٤٢ صدر قانون النقابات والمنازعات العمالية. غير أن عدن لم تشهد تكوين النقابات، إلا عام ١٩٥٢ حيث تكونت أول نقابة

في الجنوب. وفي عام ١٩٥٥ كان هناك ١٢ نقابة في عدن [١٦]، ووصل عددها إلى نحو ٢٥ نقابة في مدينة عدن عام ١٩٥٦، وتكون منها مؤتمر عدن للنقابات في ٢٠ آذار/مارس ١٩٥٦، الذي يمكن اعتباره أول شبكة يمنية للمنظمات غير الحكومية.[١٧]

وقد تزامن نشوء وتطور المجتمع المدني في عدن، مع تشكّل التنظيمات والأحزاب السياسية والصحافة العدنية، وأبرز تلك التنظيمات: رابطة أبناء الجنوب العربي، والجبهة الوطنية المتحدة، والاتحاد الشعبي الديمقراطي... وأبرز الصحف؛ صحيفة شمسان ١٩٣٢ فتاة الجزيرة، صوت اليمن ١٩٤٦، صحيفة الفضول ١٩٤٩ مجلة الأفكار ١٩٤٥، صحيفة البعث ١٩٥٥، صحيفة ، اليقظة ١٩٥٦، صحيفة الفجر ١٩٥٧، صحيفة الأيام ١٩٥٨.[١٨]

وفي نهاية الخمسينيات، تبلورت الحركة العمالية كقوة اجتماعية وسياسية مؤثرة. واكتسبت نضجًا وتمرسًا في النضال. وتعددت أساليب نضالها بين الإضرابات والتظاهرات والانتفاضات. كما انخرطت بفاعلية في النضال الوطني الساعي إلى تحرير الشطر الجنوبي من سيطرة الاستعمار البريطاني،

وتخليص الشطر الشمالي من قبضة الحكم الإمامي، والعمل على تحقيق الوحدة اليمنية [١٩]. وعلى مستوى القضايا العربية، تبنت الحركة العمالية في عدن القضية الفلسطينية، إذ امتنعت في العام ١٩٨٤ عن تفريغ أي شحنات يشتبه فيها

بوجود سلع إسرائيلية. وإبان الاعتداء الثلاثي، قامت تظاهرات ضخمة تقودها قيادات العمال في عدن ضد تفريغ وشحن السفن الآتية من بريطانيا، وامتنع سكان المدينة عن التعامل مع السياح البريطانيين والفرنسيين. وقدم منظمو التظاهرات مذكرة احتجاج إلى حاكم عدن.

كما كان للحركة العمالية مواقف وطنية وقومية إبان ثورة الجزائر، وثورة العراق، ونزول القوات الأمريكية في لبنان، وانفصال سوريا، وإبان معركة مقاطعة الأمريكيين للباخرة المصرية كيلوباترا عام ١٩٦٥ [٢٠]. ويرجع ازدهار العمل النقابي في عدن خلال الاستعمار إلى ثلاثة عوامل رئيسية: أولاً: انتشار العلاقات الرأسمالية والعلاقات السلعية – النقدية بفعل تدفُّق السلع الأجنبية إلى عدن، وقيام

المستعمر البريطاني بإنشاء الشركات الاحتكارية والمزارع الكبيرة ، ثانياً: نضج وعي الطبقة العمالية بذاتها وإدراكها استحالة الحصول على الحقوق المشروعة في ظل الاستعمار. وثالثاً الصدى الذي أحدثته ثورة يوليو/تموز ١٩٥٢ المصرية في الأقطار العربية.

وفي شمال اليمن، أسس أبناء ريف تعز جمعيات وأندية لخدمة أبناء هذه المناطق العاملين في مدينة عدن، ولتأمين الخدمات التعليمية والصحية

لقراهم ومناطقهم. نظراً إلى طبيعة البنى التنظيمية وممارسات هذه الجمعيات والأندية، يمكن تسميتها مؤسسات ضمان اجتماعي.[٢٢]

وفي العام ١٩٦٢ عرفت تعز إضراب عمال مشروعي الطرقات والمياه اللذين تنفذهما وكالة التنمية الأمريكية. وواجه العمال إجراءات قمعية قاسية، وتعرضوا للاعتقالات، وربطت رقابهم بسلاسل حديد من قبل عسكر الإمام[٢٣] .

ويعود تأسيس أول نقابة عمالية في الشمال للعام ١٩٦٣، أي بعد قيام الثورة [٢٤] . ويرجع السبب في ضعف المجتمع المدني في عهد الدولة المتوكيلة (الشمال) إلى التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي اتسمت به تلك الحقبة، والقمع الذي مارسته

سلطتها الثيوقراطية تجاه كل العمال الساعين إلى تنظيم أنفسهم وتحسين شروط حياتهم. وبعد قيام الجمهورية العربية اليمنية في العام ١٩٦٢، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

في العام ١٩٦٣، سمحت الجمهورية العربية اليمنية (الشمال) بتأسيس الجمعيات والنقابات بمقتضى القانون رقم ١ لعام ١٩٦٣، بينما شمل الحظر في الجنوب الجمعيات القائمة على أساس مناطقي، وسمح باستمرار نشاط المنظمات النقابية. وسعت الدولة الشطرية عامة في الشمال والجنوب إلى الهيمنة على النقابات والمنظمات غير الحكومية، ففرضت عليها ألا يتعارض نشاطها مع سياسات

الحزب الحاكم واتجاهاته وأهدافه في الجنوب. أما في الشمال، فاتجهت الدولة إلى التحكم بالنقابات العمالية إلى حد أن رئيس الاتحاد العام للنقابات كان يُعيّن بقرار من رئيس الجمهورية. كما تدخلت الدولة من خلال السلطات الواسعة التي منحها القانون لوزارة الشؤون الاجتماعية، ومن ضمنها إلغاء أو تجميد نشاط الجمعيات والنقابات، وتدخلت أجهزة الدولة في شؤون المنظمات غير الحكومية بحجج عديدة، فأنشأت منظمات غير حكومية موالية

للسلطة، وشلت دور المنظمات التي حاولت الدفاع عن استقلاليتها من خلال تفتيتها وزرع النزاعات بين [أعضائها [عادل الشرجبي ٢٠٠١].

وفي ظل هذا الوضع، عرفت الجمهورية العربية اليمنية (الشمال) تجربة رائدة في مجال التنمية المحلية خلال الفترة ١٩٨٥–١٩٧٠، وهي تجربة هيئات التعاون الأهلي. إلا أن هذه التجربة أجهضت عام ١٩٨٥، عندما صدر القانون رقم ٥ عام ١٩٨٥ الذي فرض هيمنة الدولة على هذه الهيئات من خلال تحويلها إلى مجالس محلية، فتحولت إلى منظمات شبه حكومية.[٢٥]

وبعد قيام الوحدة بين شطري اليمن، وتأسيس الجمهورية اليمنية في العام ١٩٩٠، كفل دستور

" دولة الوحدة "حق النشاط السياسي وتأسيس الأحزاب السياسية والجمعيات. ونتيجة لهذه الحرية، حققت منظمات المجتمع المدني نمواً سريعاً في المدن الرئيسية (صنعاء، عدن، تعز، الحديدة)

فتأسست الاتحادات الأكاديمية، ومنظمات حقوق الإنسان والنوادي المهنية وجمعيات حماية البيئة. وتنامى عدد منظمات المجتمع المدني ليصل إلى نحو ٧٧٤ منظمة في نهاية عام ١٩٩٤.[٢٦] وخلال الفترة الممتدة من ١٩٩٤ إلى ٢٠١٠ شهد المجتمع المدني عملية نمو متعسرة، واكتسبت منظماته الناشئة قوتها بالدرجة الأساسية من عوامل خارجية، منها تطورات المناخ الدولي (الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في بلدان العالم الثالث، العولمة التكنولوجية التي سهلت عمليات التواصل، بارديم السياسات النيوليبرالية المفروضة على الأنظمة كشرط للدعم المالي)، ومنها ما اتصل بمشروعية النظام السياسي ووجود أرضية قانونية تشرّع لها، وكذلك تأرجح ميزان القوى السياسي والاجتماعي الذي أتاح لها هامشاً للتحرك والعمل. ومثل المجتمع المدني أيضاً ملعباً مفتوحاً لتنافس العديد من القوى التي يمكن تصنيفها إلى أربع فئات

١- المجتمع الدولي (دول مانحة، مؤسسات دولية منظمات غير حكومية، شركات عابرة للقارات)
٢- المجتمع الأهلي التقليدي (جماعات دينية، قوى قبلية، حركات مناطقية)
٣- المجتمع السياسي (أحزاب سياسية، أجهزة الدولة الرسمية)
٤- مجتمع الأعمال (برجوازية السوق التي تمتلك قاعدة صناعية وتلتزم معايير الحوكمة في مؤسساتها وهي الطرف الأضعف في الساحة الاقتصادية، مقابل برجوازية السلطة التي تعتمد على النشاط التجاري وتستفيد من الامتيازات التي يمنحها إياها النظام وهي الطرف الغالب)

وفي بداية الألفية، اتخذ نشاط منظمات المجتمع المدني في اليمن نمطين بارزين:
الأول يقدم الخدمات؛ ومنها أقلية تنشط في مجال التنمية مثل "الصندوق الاجتماعي للتنمية" والذي أنشأ للمجتمع الدولي بدائل جديدة لاستيعاب الدعم المالي، تتجاوز فساد الأطر الرسمية. أما غالبية المنظمات، فقد ركزت على النشاط الخيري الذي يستهدف الفئات الأكثر فقراً في المجتمع، وقد مثلت هذه المنظمات حقل النشاط الأساسي لمجتمع الأعمال ولقوى المجتمع التقليدي، لاسيما التيارات الدينية. كما أنها ظلت موضع ترحيب من النظام لأنها خففت من التداعيات الاجتماعية القاسية لسياسات التقشف ورفع الدعم.
والثاني يقود الحركات (مثل المنظمات الحقوقية ومراكز الدراسات والإعلام وبعض الأطر المهنية)؛ وقد شكل هذا النمط الحقل الأساسي لنشاط المعارضة السياسية ممثلة حينها "بأحزاب اللقاء المشترك" والتي دعمت المنظمات الحقوقية ووسائل الإعلام الحزبية والمستقلة، واستطاعت أن تسيطر على اتحاد الطلاب واتحاد الأدباء والكتاب، أيضاً فقد اهتمت الجهات الدولية المانحة والداعمة للديمقراطية بتمويل المنظمات الحقوقية. ومن جهة أخرى استطاعت أجهزة الدولة أن تُحكِم سيطرتها على أبرز النقابات والاتحادات المهنية وحيّدتها، إلى حد كبير، عن الحراك السياسي الضاغط على النظام، والذي تصاعد بشكل ملحوظ بعد العام ٢٠٠٦.

وعلى مدار هذه الفترة، لعبت منظمات المجتمع المدني في اليمن أدواراً تقليدية ذات طابع خدماتي بالدرجة الأساسية، ومنها من اشترك في عمليات التعبئة والمناصرة، لكنها عجزت عن لعب دور ملموس في التأثير على صناعة السياسات، وفي عمليات الرقابة والرصد، وذلك نظراً لقلة الخبرة وضعف البناء المؤسسي داخل المنظمات نفسها وعجزها عن خلق تحالفات واسعة، وأيضاً نظراً لضيق الفضاء المدني.

واقع المجتمع المدني في اليمن –الوضع الراهن

أدى تفكك الدولة والكيان السياسي إلى تفكك المجتمع المدني، إذ لم يعد وحدة اجتماعية متماسكة... فهناك مجتمع الجنوب ومجتمع الشمال ومجتمع تهامة الآخذ بالتشكّل... ذلك التفكك نمّى قوة أشكال التنظيم الاجتماعي البدائية وتضامناتها في مواجهة آلة الحرب. وبدلاً من الدولة الواحدة ظهرت ثلاث دويلات وحكومتان

وإدارة شبه ذاتية، وبنكان مركزيان، وعملتان بأسعار مختلفة (العملة المطبوعة قديماً مرتفعة القيمة نسبياً والمتداولة في مناطق المتمردين الحوثيين، وعملة مطبوعة حديثاً بقيمة منخفضة يتم تداولها في مناطق الحكومة الشرعية.[٢٧]

وفي الوقت الذي يصارع المجتمع المدني من أجل البقاء، نجد في المقابل ازدهار الميليشيات المسلحة، والجماعات الدينية بشقيها السني والشيعي (الحوثيون، الإخوان، السلفيون)، والحضور الطاغي

للقبيلة في السياسة والحرب، وتنامي الهويات والانتماءات ماقبل مدنية. ولفهم أعمق لواقع المجتمع المدني في اليمن، سنستعرض واقع المجتمع المدني في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية المعترف بها دولياً والمجلس الانتقالي المتحالف معها، ومناطق سيطرة الحوثيين "الانقلابيين".

واقع المجتمع المدني في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي

تشكّل الأحزاب السياسية الرئيسية (المؤتمر، الإصلاح، الاشتراكي، الناصري، العدالة والبناء)، وكذلك المجلس الانتقالي المطالب بالانفصال قوام الحكومة "الشرعية" المعترف بها دولياً، وبالتالي فإن التعددية السياسية والنقابية، وحرية العمل المدني من الناحية الشكلية، لا يزال معمولاً بها في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. ويعد الدستور و"المبادرة الخليجية" ومخرجات "الحوار الوطني" الإطار المرجعي الناظم لعمل السلطة الشرعية (الانتقالية) . وبناء على ذلك، فالمجتمع المدني في مناطق الحكومة يحضى بحرية نسبية، لكنه في نفس الوقت عاجز عن أداء وظائفه. فالنقابات –على سبيل المثال– تعيش حالة موت سريري، فلم تعد تدافع عن مصالح أعضائها، ولم تعد تصدر حتى البيانات المنددة بالانتهاكات التي تطال منتسبيها إذا ما

استثنينا نقابة الصحافيين التي ينشط بعض قياداييها من المهجر، بعد أن تمكنوا من الحصول على حق اللجوء. وترجع عوامل ضعف المجتمع المدني في مناطق سيطرة الحكومة لازدهار جماعات الإسلام السياسي والانفصاليين الممولين خارجياً، ولانهيار الاقتصاد الوطني وظهور اقتصاد الحرب، ولازدهار الاغتيالات السياسية والجريمة المنظمة مقابل ضعف مؤسسات إنفاذ القانون، والغياب شبه الكلي للعدالة الجنائية والمساءلة. أضف إلى ذلك التجاوزات

الدستورية التي تمارسها السلطة الشرعية من وقت إلى آخر... فالحكومة المشكلة حديثاً خلت من النساء للمرة الأولى منذ عشرين عاماً [٢٨] ، كما تم تعيين ضابط رفيع بوزارة الداخلية برتبة لواء نائباً عاماً من خارج مؤسسة القضاء، وهو ما اعتُبر من قبل العديد من الأحزاب والقضاة تجاوزاً خطيراً

من قبل السلطة التنفيذية، ومحاولة صريحة منها للسيطرة على السلطة القضائية وإضعاف دورها [٢٩] . كما أن الحق في الوظيفة العامة المكفول دستورياً هو الآخر لم يعد يُعمل به. فالتعيينات تخضع للمحسوبية والفساد مع الانعدام شبه الكلي للرقابة المؤسسية، في ظل عجز الأجهزة المتخصصة بالرقابة عن القيام بوظائفها.

واقع المجتمع المدني في مناطق سيطرة الحوثيين

منذ اقتحام جماعة الحوثيين (أنصار اللّه)[٣٠] العاصمة اليمنية صنعاء في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤، وإحكام سيطرتها على العديد من المحافظات اليمنية في الشمال والوسط، كرست نهجها الأحادي وبناء سلطتها الثيوقراطية في المناطق التي تسيطر عليها. وكبقية الجماعات الدينية المتطرفة قامت باستهداف الآخر المختلف دينياً وطائفياً وفكرياً وسياسياً. فقادة الجماعة – ذوو التوجه الشيعي الاثني عشري [٣١] – يعتقدون بأحقيتهم بالحكم لانتسابهم إلى النبي (محمد)، وبأن اللّه اصطفاهم على سائر المسلمين. وبذلك فإنهم يستمدون شرعيتهم في الحكم من اللّه، وليس أمام المجتمع سوى القبول بهم أو دفع ثمن معارضتهم. فالعقد الاجتماعي "الدستور" في المناطق التي يسيطرون عليها تم تعطيل العمل به وصار جزءاً من الماضي ومع إطالة أمد الحرب، وفشل الحكومة في بسط سيطرتها على كافة التراب الوطني، تمكن الحوثيون إلى حد كبير من فرض نمطهم المذهبي على كافة مجالات الحياة (ثقافياً، واجتماعياً، ودينياً)، وتم تصفية وجود المعارضة السياسية والصحفية بجميع أشكالها، وتعرض المجتمع المدني للقمع والتنكيل.

ويمكن القول إن المجتمع المدني في مناطق سيطرة الحوثيين يواجه أخطر مرحلة في تاريخه.

البيئة التشريعية والقانونية

اسم الدولة	نوع النظام السياسي	طبيعة النظام السياسي	الإطارالقانوني الحاكم/الإطار التشريعي	القضايا الرئيسية ووسائل التقييد والضغط الأكثر أهمية
الجمهورية العربية اليمنية (١٩٦٢_١٩٩٠) t	شمولي حكم الفرد	بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢ مارست أحزاب الواقع في الشمال نشاطها شبة العلني من خلال المؤتمرات والفعآليات السياسية والمنظمات الجماهيرية [٣٢] أدى انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ على الرئيس السلال وصعود الرئيس عبد الرحمن الإرياني إلى منع التعددية السياسية، واحتكار الدولة للمؤسسات الإعلامية والصحفية واستمر الحظر حتى قيام الوحدة اليمنية في العام ١٩٩٠.[٣٣] شهدت اليمن خلال فترة الرئيس إبراهيم الحمدي القصيرة ١٩٧٧–١٩٧٣ تطور الهيئات التعاونية الأهلية حيث رعتها الدولة بالتشريعات والتشجيع والحماية والتمويل، فأصبحت أداة هامة في مجال التنمية المحلية بالإضافة إلى مساهمتها في تنفيذ البرامج والخطط التنموية للدولة.[٣٤]	نصت المادة (٣٧) في دستور الجمهورية العربية اليمنية ١٩٧٠على "أن الحزبية بجميع أشكالها محظورة".	عادت الأحزاب السياسية للعمل السري بصورة كلية وانتقلت أبرز قيادات الأحزاب إلى عدن أو إلى خارج الوطن باستثناء جماعة الإخوان المسلمين الذين تحالفوا مع السلطة وانخرطوا فيها [٣٥]

اسم الدولة	نوع النظام السياسي	طبيعة النظام السياسي	الإطارالقانوني الحاكم/الإطار التشريعي	القضايا الرئيسية ووسائل التقييد والضغط الأكثر أهمية
الجمهورية العربية اليمنية الديمو- قراطية الشعبية (١٩٦٢_١٩٩٠)	شمولي حكم حزب واحد	[٣٦]جميع الصحف الخاصة توقفت بعد الاستقلال مباشرة، وبدأت مرحلة جديدة تماماً عما شهدته مستعمرة عدن من ازدهار التعددية الصحفية والثقافية في الخمسينيات بعد تولي الجبهة القومية الحكم في ١٩٦٧ سمح بقيام تعددية حزبية تحكمية انحصرت بأحزاب اليسار في ظل إشاعة مناخ العداء للتعددية، إلا أن الصراع بين أجنحة الجبهة جعل الجناح المعارض يتنبه إلى أهمية تعزيز علاقته بالأحزاب الأخرى والقبول بالتعددية الحزبية وتشجيعها وإعلان ذلك ابتداء من أغسطس عام ١٩٦٨م، ولكن القبول اقتصر على أحزاب اليسار، التي بتعاونها مع هذا الجناح جعلته من السلطة أدى التوحد بين الحزب [٣٧] الديمقراطي الثوري اليمني، وحزب اتحاد الشعب الديمقراطي، وحزب الطليعة وحزب العمل ومنظمة المقاومين الثوريين فرع الشمال واندماجها في إطار تنظيم واحد هو الحزب الاشتراكي اليمني في أكتوبر ١٩٧٨، إلى انتهاء التعددية في جنوب اليمن	كفل الدستور الحق في التجمع والتظاهر وحرية التعبير (المادة ٤٤). تبنت نصوص التشريعات [٣٨] الدستورية المذهب الاشتراكي الماركسي، السائر في اتجاه معاكس لحرية التعدد الحزبي باعتبارها من خصائص النظام الليبرالي الغربي. وتضمنت نصوص جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية مفهوم احتكار تنظيم الجبهة القومية للنشاط السياسي وفقاً لما ورد في المادة السابعة على "أن يقود تنظيم الجبهة القومية، على أساس الاشتراكية لعلمية، النشاط السياسي بين الجماهير ضمن المنظمات الجماهيرية بغية تطوير المجتمع بطريقة تستكمل فيها الثورة الوطنية المنتهجة الطريق غير الرأسمالية. ولاحقاً نصت المادة (٣) في دستور ١٩٧٨ على أن الحزب الاشتراكي هو القائد والموجه للمجتمع للدولة	قادت الشمولية التي تبناها الحزب الاشتراكي لانفجار الصراعات بين أجنحته، أبرزها حرب يناير المأسوية ١٩٨٦، والتي انتهت بهزيمة الرئيس علي ناصر محمد وفراره إلى خارج البلاد، ومقتل الرئيس السابق عبد الفتاح إسماعيل، وتولي الرئاسة علي سالم البيض

اسم الدولة	نوع النظام السياسي	طبيعة النظام السياسي	الإطارالقانوني الحاكم/الإطار التشريعي	القضايا الرئيسية ووسائل التقييد والضغط الأكثر أهمية
الجمهورية اليمنية دولة الوحدة ١٩٩٠– ١٩٩٤ (١٩٩٠_١٩٦٢)	ديمقراطي /برلماني تشاركي [٣٩]	في العام ١٩٩٠ توحد شطرا اليمن (الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) في وحدة اندماجية كاملة ذابت فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد يسمى الجمهورية اليمنية.. وتم صياغة دستور جديد وإقراره عبر استفتاء شعبي في ١٩٩١، تضمن التعددية السياسية وحرية التعبير للمرة الأولى في تاريخ اليمن. كذلك ضمن حق الاقتراع والترشح لكل المواطنين، وحرية العمل السياسي. واعترف بالمساواة بين المواطنين، واستقلال القضاء، وتأسيس برلمان منتخب مباشرة من الشعب. الدستور تضمن تشكيل مجلس رئاسي من خمسة أشخاص تم انتخابهم من قبل اجتماع مشترك لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى والمجلس الاستشاري. الدستور تضمن أيضا فترة انتقالية مدتها سنتان ونصف السنة، لبناء الدولة وتحويل الوحدة إلى واقعية، ويجري خلالها بناء مؤسسات دولة الوحدة وأجهزتها ومؤسسات النظام الديمقراطي، ودمج الوحدات الإدارية .[٤٠]	تضمنت المادة (٣٩) "للمواطنين في عموم الجمهورية – بما لا يتعارض مع الدستور ـ الحق في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية بما يخدم الدستور، وتضمن الدولة هذا الحق.. كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارسته، وتضمن كافة الحريات للمؤسسات السياسية والنقابية والثقافية والعلمية والاجتماعية". تضمن الدستور اليمني المساواة بين الرجل والمرأة، المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة). والمادة (٤٢) تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع مواطنيها	* أدى افتقار النخبتين السياسيتين (الشمالية والجنوبية) للخبرة الديمقراطية إلى تباين وجهات النظر حول أسس بناء الدولة في المرحلة الانتقالية. فالنخبة الشمالية بقيادة علي عبد اللّه صالح رئيس مجلس الرئاسة آنذاك تبنت نموذج الدولة البسيطة، ونظام ليبرالي أكثري، وتبنت النخبة الجنوبية بقيادة علي سالم البيض نائب رئيس المجلس، توجهات لبناء دولة فدرالية ونظام ديمقراطي توافقي. أدى استمرار الخلاف بين النخبتين السياسيتين إلى التوافق على وثيقة العهد والاتفاق التي صاغتها لجنة الحار الوطني في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، والتي مثلت تسوية بين هذين المشروعين لبناء الدولة والنظام السياسي، ومع ذلك استمرت الخلافات وتطورت لحرب شاملة خلال الفترة ٢٧ نيسان/ابريل_٧ تموز/ يوليو ١٩٩٤ بين قوات الدولتين التي كانت لا تزال منقسمة وغير موحدة، انتهت الحرب بهزيمة مذلة وساحقة للحزب الاشتراكي وقوات جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وتعرض المجتمع المدني

		وبالعودة إلى ظروف تحقق الوحدة والخلفية التاريخية للمشاورات بين قيادات البلدين نجد بأن الوحدة اليمنية قامت على أساس طوعي اختياري وندّي بين نظامي الشطرين في الشمال والجنوب، واقترن قيامها بالتعددية والديمقراطية والتداول السلمي للسلطة. وفي العام ١٩٩٣ جرت أول انتخابات برلمانية في البلاد.		للاستهداف المباشر من قبل القوى المنتصرة ،في الحرب (الدينية القبلية، العسكرية)[٤١]

اسم الدولة	نوع النظام	طبيعة النظام السياسي	الإطارالقانوني الحاكم/ الإطار التشريعي	القضايا الرئيسية ووسائل التقييد والضغط الأكثر أهمية
الجمهورية اليمنية (١٩٩٤_ ٢٠١١) (١٩٩٠_١٩٦٢)	استبدادي	أدى انتصار المؤتمر الشعبي العام وحليفه حزب التجمع اليمني للإصلاح على الحزب الاشتراكي اليمني إلى التحول من النظام الديمقراطي إلى الاستبداد، ومن حكم الشعب إلى حكم الفرد، ومن الوحدة الطوعية إلى الوحدة القسرية. حيث تفرد الرئيس صالح ببناء الدولة وفقاً لتوجهاته. فبنى دولة unitary state، وحدة بسيطة ونظاماً سياسياً ليبرالياً، ونظاماً انتخابياً أكثرياً (نظام الفائز الأول في دوائر فردية صغيرة) [٤٢]	تعرض الدستور اليمني للتعديل من قبل الرئيس صالح والمؤتمر بعد الحرب في العام ١٩٩٤، حيث خففت القيود المفروضة على الرئيس في حل البرلمان، وتم التراجع عن الإصلاحات التقدمية التي كانت قد تحققت بعد الوحدة، وعدل للمرة الثانية في العام ٢٠٠١، حيث جرى التمديد للرئيس من خمس سنوات لسبع سنوات.[٤٣] فمن الناحية النظرية تضمن الدستور التعددية لكنها كانت تعددية مسيطراً عليها..ذ . حيث نصت المادة (٤) على أن "الشعب مالك السلطة ومصدرها، ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يزاولها بطريقة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة. تضمنت المادة (٥) الحق في التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة. تضمنت المادة (٣٩) "للمواطنين في عموم الجمهورية – بما لا يتعارض مع الدستور ـ الحق في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية بما يخدم الدستور، وتضمن الدولة هذا الحق... كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارسته، وتضمن كافة الحريات للمؤسسات السياسية والنقابية والثقافية والعلمية والاجتماعية".	أدى الأسلوب الذي أدارت به الحكومة الدولة إلى إعاقة تحقيق أهداف النظام السياسي الديمقراطي، فالانتخابات البرلمانية والمحلية وفقا لنظام الانتخاب الفردي أجهضت التعددية السياسية والحزبية، وأدت إلى تجميد سلطة الحزب الحاكم، وأعاقت التداول السلمي للسلطة، بل وأجهضت التعددية الاجتماعية والتنافس القائم على أساس تكافؤ الفرص، وتركيز القوة بأيدي النخبة القبلية التقليدية. وعليه لم تعد المؤسسات السياسية المنتخبة تمثل آليات لممارسة الشعب للسلطة، ولا قنوات للمشاركة الشعبية في النظام السياسي، بل مؤسسات لتنظيمشبكات المحسوبية واحتواء patronage، النخب التقليدية، فمعظم أعضاء المجالس المحلية هم في الحقيقة من شيوخ القبائل، وليس في ممارساتهم العملية حدود واضحة بين ادوارهم كشيوخ قبائل وأدوارهم كأعضاء مجالس محلية.[٤٤]

اسم الدولة	نوع النظام السياسي	طبيعة النظام السياسي	الإطارالقانوني الحاكم/الإطار التشريعي	القضايا الرئيسية ووسائل التقييد والضغط الأكثر أهمية
الجمهورية اليمنية (٢٠١١ – ٢٠١٤)	ثورة أعقبها مرحلة انتقالية (التحول الديمقراطي)	أدت ثورة ١١ فبراير ٢٠١١ (ثورة الشباب) إلى خلق مزيد من الانفتاح السياسي والمدني، ووسعت دائرة المشاركة الشعبية في النقاش السياسي عبر الاحتجاجات ومنصات التواصل الاجتماعي، كذلك تمكنت من إزاحة الرئيس علي عبد اللّه صالح من السلطة وإجراء انتخابات قبلوية فاز فيها المرشح الوحيد نائب الرئيس حينها عبد ربه منصور هادي،١٠ وجرى انعقاد مؤتمر "حوار وطني" ٢٠١٤–٢٠١٣ برعاية الأمم المتحدة ضم أغلبية الطيف السياسي في البلد وقوائم خصصت للشباب والمرأة ومنظمات المجتمع المدني، ونتج عنه مخرجات تحولت إلى مسودة دستور جديد، وكان اليمنيون على بعد خطوة من الاستفتاء عليه لولا قيام الحوثيين بالانقلاب المسلح على السلطة الانتقالية في ٢١ أيلول سبتمبر ٢٠١٤ ودخول البلاد في حرب أهلية شاملة.	نصت المادة (٨) على الفصل بين السلطات والتعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة. نصت المادة (١٣) الفقرة ا: الأحزاب السياسية عماد العمل السياسي والديمقراطي، وتسهم في تجسيد الإرادة السياسية للشعب. الفقرة ٢: حرية تأسيس الأحزاب والتنظيمات السياسية مكفولة وفقاً للقانون، وتنشأ بمجرد الإخطار، ولا يجوز التدخل في شؤونها، كما لا يجوز وقف أنشطتها أو حلها إلا بحكم قضائي باتّ. ضمنت مسودة الدستور المادة (٨٢) حرية المعتقد والضمير والفكر بما لا يخالف الدستور. نصت المادة (٨٣) على الحق في التعبير، وحق التجمعات العامة والمسيرة، والمظاهرات، والاعتصامات وكل أشكال الاحتجاجات السلمية، دون سلاح، وبمجرد الإخطار المسبق.	شهدت الثورة بروز تيارين إلى العلن، تيار يدعو إلى بناء دولة مدنية حديثة ذات خلفية علمانية (نخبة شباب الجامعات، شريحة واسعة من الأكاديميين والنخب المثقفة، الأحزاب اليسارية والقومية والليبرالية، عدد من منظمات المجتمع المدني)، وتيار يدعو إلى تبني دولة ذات مرجعية دينية (أحزاب وتيارات الإسلام السياسي، رجال الدين، شريحة من زعماء القبائل). وخلال الحوار برزت خلافات حادة بين الجانبين، إذ تبنت التيارات المدنية والحداثية إلغاء المادة المتعلقة بالشريعة الإسلامية "الشريعة الإسلامية أحد مصادر التشريع"، واستبدالها بمادة تؤكد مدنية الدولة، فيما تبنى التيار الآخر "إن الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات". وبأن الدين الإسلامي دين الدولة. وبرزت خلافات أخرى حول حرية المعتقد وزواج الصغيرات والمساواة بين الجنسين. وقد استطاعت التيارات الدينية والمحافظة والتقليدية تضمين مسودة الدستور المادة (٣) "الإسلام دين الدولة"، والمادة (٤) "الشريعة الإسلامية مصدر

			تضمنت الفقرة (٨٤) حرية الوصول للمعلومة. شملت المادة (٨٥) الفقرة١: حرية وسائل الإعلام، وتأسيس المؤسسات الإعلامية، والاستقلال المهني، وحق حماية المصادر. نصت المادة (٧٦) "تفعيلاً لمبدأ المواطنة المتساوية تعمل الدولة من خلال سن تشريعات واتخاذ إجراءات لتحقيق مشاركة سياسية فاعلة للنساء بما يضمن الوصول إلى نسبة لا تقل عن ٣٠% في مختلف السلطات والهيئات". ونص البند الرابع من المادة (١٤) من المسودة على أن "تراعي الأحزاب تمثيل المرأة والشباب في هيئاتها القيادية".	التشريع، والاجتهاد في تقنين أحكام الشريعة مكفول حصراً للسلطة التشريعية". فيما نجت القوى المدنية والحداثية في تضمين مسودة الدستور حرية المعتقد.[٤٥]

اسم الدولة	نوع النظام السياسي	طبيعة النظام السياسي	الإطارالقانوني الحاكم/ الإطار التشريعي	القضايا الرئيسية ووسائل التقييد والضغط الأكثر أهمية
الجمهورية اليمنية (٢٠١٤ – ٢٠٢٠)	انقلاب ميليشيوي أدى إلى حرب أهلية	فيما كان اليمنيون يجلسون على طاولة الحوار الوطني لوضع اللمسات الأخيرة لمسودة الدستور تمهيداً لطرحه للاستفتاء عليه شن المتمردون الحوثيون المتحالفون مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح حرباً خارج معقلهم الرئيسي في صعده، وفي ٢١ سبتمبر ٢٠١٤ تمكنوا من اجتياح العاصمة صنعاء وأحكموا سيطرتهم على مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، ووضعوا الرئيس والحكومة رهن الإقامة الجبرية، وفي مارس ٢٠١٥ تمكن الرئيس هادي من الفرار إلى عدن، ومن ثم إلى المملكة العربية السعودية، وفي ٢٥ مارس ٢٠١٥ دشن التحالف العربي أولى عملياته العسكرية في اليمن بناء على طلب الرئيس هادي.	سن الحوثيون قانوناً عنصرياً يقسم المجتمع وفق الجينات الوراثية لطبقتين (مستغَلون ومستغِلون).. القانون منح "بني هاشم" (آل بيت النبي) ٢٠ % من جميع الموارد المتحصلة للدولة، بما في ذلك الثروات الطبيعية النفط والغاز والذهب ومداخيل أرباح المواطنين الخ [٤٦] . . . لا وجود لأي معارضة سياسية أو دينية أو ثقافية أو مذهبية،ولا وجود لأي تعددية سياسية أو ثقافية، ولا وجود لحرية إعلامية. أصدرت الجماعة قوانين تفصل طلاب المدارس والجامعات عن بعضهم. [٤٧] جرمت عمل النساء. [٤٨] في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية لا يزال العمل بالدستور سارياً، مع وجود تجاوزات... فالعديد من المنظمات العاملة لم تستطع تجديد الترخيص، وتعاني المنظمات المبتدئة من رفض الحصول على الترخيص، مع وجود رتابة بيروقراطية وفساد في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وهي الجهة المعنية بمنح التراخيص. [٤٩] لا يبدو أن للحكومات الشرعية الثلاث المتعاقبة أي توجه لدعم المجتمع المدني أو تسهيل عمله. في المناطق التي يسيطر عليها المجلس الانتقالي الجنوبي وضعت	من الواضح أن المجتمع المدني يصارع من البقاء في ظل انهيار الدولة اليمنية وانتفاء حكم القانون. وبأنه لم يعد قادرا على حماية نفسه والتعبير عن مطالبه وممارسة أنشطته بحرية في ظل الحرب لا سيما في مناطق سيطرة جماعة الحوثيين التي لا تتسامح مع أي من مظاهر المجتمع المدني وأنشطته.

دعم المؤسسات الدولية والإقليمية للبيئة التمكينية للمجتمع المدني

مرّ دعم المؤسسات الدولية والإقليمية لليمن خلال العشر السنوات الأخيرة ٢٠٢٠–٢٠١٠ بثلاثة تحولات، الأول: كانت الحكومة المركزية شريكاً أساسياً في التخطيط والتنسيق والتنفيذ، والثاني: تم الضغط ليكون المجتمع المدني شريكاً للحكومة وهو ما تجسد في اتفاق الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.[٥٢]

والثالث: تلاشى الدور السيادي للحكومة المعترف بها دولياً نتيجة خسارتها أجزاء واسعة من البلاد وعجزها عن تأمين أساسيات الحياة لمواطنيها من جهة، ولإصرار الجهات المانحة التعامل مع الحوثيين كسلطة "أمر واقع" من جهة ثانية. [٥٣] ففي عهد الرئيس صالح تركّز الدعم الدولي لصالح التنمية والإصلاح السياسي، وخلال المرحلة الانتقالية اهتم المانحون بدعم عملية التحول الديمقراطي بالإضافة لمواجهة تحديات الأزمة الإنسانية الناشئة

حيث بلغ حجم المنح المقدمة لخطتي الاستجابة الإنسانية لعامي (٢٠١٤–٢٠١٣) ٣٩٥.٨ مليون دولار، و٣٥٧.٩ مليون دولار. [٥٤] ومع تصاعد المواجهات العسكرية، وتفاقم الأزمة الإنسانية التي وصفت بأنها الأخطر في العالم، ركّز المانحون اهتمامهم بشكل أكبر على اليمن، حيث وسعت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية برامجها

وفرق عملها في اليمن، وتشكل برامج العديد من المنظمات الدولية في اليمن أكبر ميزانياتها وأعلى مستويات توظيف للأجانب والمحليين، كما تضررت المنظمات الدولية بشدة نتيجة التحديات التشغيلية التي تواجهها في ظل الأزمة الإنسانية المتفاقمة.[٥٥]

الجهات المانحة واتجاهات التمويل

بلغ إجمالي المبالغ الممولة لخطط الاستجابة الإنسانية خلال الأعوام ٢٠٢٠–٢٠١٠، ١٢.٧٨ مليار دولار [٥٦]، فيما لا توجد إحصائيات ذات موثوقية للمنح المقدمة خارج الأمم المتحدة. وتُعدّ المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات والكويت والمملكة المتحدة أبرز الدول المانحة للعمل الإنساني. "تُجمع آليات التمويل الجماعي بين مساهمات مانحين متعددين، وهي مصممة لتكون مرنة وسريعة الاستجابة، لا سيما عند

تخصيصها للأزمات الإنسانية. يوجد في اليمن آليتان من هذا النوع، ويفترض نظرياً أن المنظمات اليمنية يمكنها الوصول إليها: صندوق التمويل الإنساني في اليمن والذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومرفق دعم السلام الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. حتى الآن، لم يقدم أي دعم للمنظمات المحلية من خلال مرفق دعم السلام".[٥٧]
وعلى الرغم من حجم المبالغ المقدمة من المانحين لتمويل خطط الاستجابة الإنسانية خلال

العشر السنوات، إلا أن هناك عجزاً في التمويل يقدر بـ٥.٧١ مليارات دولار. كذلك انخفض التمويل المقدم لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن لعام ٢٠٢٠ مقارنة بعامي ٢٠٢٠،٢٠١٩. ففي عام ٢٠١٨ بلغ التمويل ٢.٧٢ ملياري دولار، وفي عام ٢٠١٩ بلغ التمويل ٤٢٣.٤ مليون دولار، وفي العام ٢٠٢٠ لم يبلغ التمويل سوى ١٩٨ مليون دولار. ويرجع السبب في ذلك إلى

التبعات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد١٩، وإلى امتناع العديد من الدول عن الإيفاء بالتزاماتها بالتمويل بسبب القيود المفروضة من قبل الحوثيين على المنظمات العاملة في مناطق سيطرتهم، وسعيهم المستمر للسيطرة على مجمل العمليات

الإنسانية وتوجيه أنشطة المنظمات لخدمة أجندتهم الخاصة الإنسانية وتوجيه أنشطة المنظمات لخدمة أجندتهم الخاصة. وبالعودة إلى أرقام ومؤشرات الأزمة الإنسانية، نجد أنها تزداد تعقيداً عاماً بعد آخر، تسهم عوامل عديدة في ذلك أبرزها استمرار الحرب، وعدم تقيد أطراف الصراع بالقانون الدولي الإنساني، والعجز في التمويل، وإعطاء الأولوية لتخفيف المعاناة بدلاً من الاشتغال على إعادة وتمويل المؤسسات الخدمية والمشاريع ذات الاستدامة، والفساد الذي استطاع اختراق العملية الإنسانية، والقيود التي تواجه المنظمات المحلية والدولية العاملة في اليمن. ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في أغسطس/آب ٢٠٢٠، كان هناك ٥٩ منظمة نشطة في ٣٠٠ مديرية من إجمالي ٣٣٣ مديرية في البلاد. أقر المكتب بالدور الأساسي الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني اليمنية في تقريره السنوي لعام ٢٠١٩، الذي رصد فيه عمل صندوق التمويل الإنساني، وأكد دعم الشركاء المحليين كجزء من الدعم الثابت للالتزام بالصفقة الكبرى وتوطين المساعدات[٦١] .

وتشترط المعايير المتبعة من قبل الصندوق وجود شركاء محليين ناشئين كشركاء للمنظمات المحلية الكبيرة المؤهلة للحصول على منح. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، كان دعم صندوق التمويل الإنساني لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية التي تلقت تمويلاً لأكثر من ثلاثة مشاريع في غضون عام واحد (أي معدل استيفاء الشركاء) هو نفسه، حيث بلغ 17% و18% على التوالي[٦٢].

العلاقة بين المجتمع المدني والمانحين–آفاق الشراكة

الجدير بالذكر أن تمكين المجتمعات المدنية المحلية يحتاج إلى توجه دولي واضح المعالم، وإلى وجود قواعد واضحة وشفافة. فالتمكين يرتبط بالوصول إلى المعلومات، والدعم الفني والمالي المناسب[٦٣]. وخلال عقود استمر النقاش حول أهمية توطين التنمية وبناء السلام والعمل الإنساني. ففي عام ٢٠١٦ شجعت القمة العالمية للعمل الإنساني، التي شارك فيها ٩ آلاف شخص يمثلون ١٨٠ من الدول الأعضاء وأكثر من ٧٠٠ منظمة غير حكومية دولية ومحلية، على تبني "تغييرات رئيسية في الطريقة التي نتعامل بها مع الاحتياجات الإنسانية والمخاطر والفئات الأكثر هشاشة[٦٤]. وكانت إحدى النتائج الرئيسية للقمة، الاعتراف بأهمية جهود الاستجابة بقيادة محلية. كما أقرت القمة مجموعة رئيسية من الالتزامات تشمل: خطة عمل من أجل الإنسانية (٢٠١٦)، والميثاق من أجل التغيير (٢٠١٥)، والصفقة الكبرى حيث ألزمت الجهات المانحة ومنظمات الإغاثة بتقديم 25% من التمويل الإنساني العالمي للمنظمات المحلية والوطنية بحلول عام ٢٠١٠، على أن يكون التمويل أكثر مرونة وغير مخصص ومتعدد السنوات.[٦٥]

إضافة إلى ذلك، هناك اعتراف بأن العمل الإنساني المنقذ للحياة ضروري، ولكن يجب أن تكون هذه الجهود قصيرة الأجل، وأن تكون مصحوبة باستثمارات قوية لتحقيق حلول سياسية دائمة. كانت إحدى الأولويات التي تم تحديدها في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني عام ٢٠١٦ هي تعزيز

الرابطة الثلاثية بين التنمية والسلام.[٦٦] ومن خلال المقابلات التي أجريت مع عينة من قادة منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المانحة ومسؤولين حكوميين، تبين أنه لا وجود في الوقت

الراهن لشراكة من أي نوع بين المجتمع المدني والحكومة، أو المجتمع المدني والمانحين. فالجهات المانحة هي التي تحدد نوع وطبيعة المشاريع وأماكن تنفيذها. وبالتالي فإن العلاقة بين الجانبين في أحسن الأحوال تبدو وظيفية. فالمنظمات

الفاعلة هي التي تملك المقدرة على المواءمة بين احتياجاتها للاستمرارية وأهداف المانحين، وبالتالي فإن أنشطتها تتسم بالربحية بدلاً من الطوعية... بينما تصارع المنظمات المهنية من أجل البقاء في ظل شح الدعم المالي، والتحديات الأمنية الناجمة عن الحرب، وحمّى الاستقطابات الداخلية والإقليمية والدولية.

	تحديات ذاتية	تحديات ناجمة عن أطراف الصراع	تحديات مرتبطة بسياسات المؤسسات الدولية المانحة	تحديات ناجمة عن الصراع
رصد تحديات البيئة التمكنية للمجتمع المدني في اليمن ٢٠٢٠	١–انقسام وتشظي المجتمع المدني جهوياوطائفياً وسياسيا ٢–غياب التخطيط الاستراتيجي والتشبيك [٦٧] ٣–افتقار العديد من المدراء والإداريين في المنظمات إلى مهارات اللغة الإنجليزية، وضعف التواصل مع المانحين [٦٨] ٤–محدودية العمل المشترك بين المنظمات المحلية لمواجهة التحديات في قطاع أو موقع معين أو لتنسيق جهود المناصرة ٥–غياب الحوكمة والاستدامة[٦٩] ٦–يفتقر القطاع المجتمعي إلى الخبرات النوعية اللازمة لتطويره على كافة الأصعدة[٧٠] ٧–لم تشهد قدرات القطاع المجتمعي على تقديم خدمات متنوعة أي تحسن منذ العام ٢٠١٥[٧١]	**تحديات ناجمة عن الحوثيين** ١–لتصفية الجماعية التي قام بها الحوثيون للعمل المدني في المناطق التي يسيطرون عليها، إذ جرى اقتحام وإغلاق جميع المنظمات التي لا تؤيد الجماعة، ولم يتبقَّ سوى المنظمات المؤيدة لهم أو التي لا تصطدم أنشطتها بمساعي الجماعة السلطوية في إخضاع المجتمع لإرادته ٢–على الرغم من إلغاء الحوثيين رسوم ٢% على المساعدات الإنسانية، إلا أنهم أجبروا المؤسسات الدولية المانحة على القبول بالشريك المحلي المقدم من قبلهم ٣–إحلال قيادة الحوثيين محل القيادات العليا في بعض المنظمات المحلية، وتدخلت في قرارات الإدارة الداخلية، وسعت للتأثير على قوائم المستفيدين ٤–أدى الاستهداف المباشر بالقتل أو الاعتقال إلى فرار العديد من قادة المجتمع المدني إلى خارج البلاد **تحديات ناجمة عن الحكومة** الرتابة البيروقراطية التي تتسم بها الإدارة الحكومية والتعقيدات المفروضة مؤخراً على استخراج وتجديد التصاريح من قبل السلطات المحلية والوزارات المعنية، والتي تشترط وجود مقر، وإيداع مليون ريال في البنك، وإجراء استقصاء للتأكد من التوجه العام للمنظمة قيد الإنشاء ونوعية أنشطتها	١–عدم التزام الدول الثماني المانحة لليمن بالصفقة الكبرى والتي تنص على توطين ٢٥% من إجمالي المساعدات للمجتمعات المحلية ٢–تفضيل العديد من الجهات المانحة المنظمات ذات الخبرة، إذ تشترط مرور ٣ سنوات على استخراج الترخيص، وأن يكون مقدار حجم أنشطتها السنوية بـ٢٠٠٠٠٠ دولار أميركي ٣–ظراً للصعوبات في السفر بشكل منتظم إلى اليمن، يلجأ المانحون إلى العمل بشكل أساسي من خلال المنظمات الدولية ٤–يلجأ المانحون الأصغر إلى المساهمة في وكالات الأمم المتحدة وآليات العمل الجماعي و/أو المنظمات الدولية المعروفة الأكبر، نظراً لأن الاستثمار في عدد من المنح الصغيرة يتطلب عملاً مكثفاً للغاية ٥–عند إطلاق المانحين دعوة مفتوحة للتنافس على المشاريع، تقدم مجموعة هائلة من المقترحات قد يكون من الصعب تقييمها ٦–متطلبات الأهلية المعقدة وعمليات تقديم مقترحات المشاريع وجهود العناية الواجبة، ما يحدّ من وصول المنظمات إلى التمويل، ويؤدي غالباً إلى مشاركة نفس المنظمات التي تعرف مانحاً معيناً ٧–المحدودية الكبيرة لبناء قدرات المنظمات المحلية، فعادة ما يركز بناء القدرات على متطلبات إعداد التقارير المالية وإعداد تقارير البرامج، ولا يعالج نقاط الضعف المؤسسية ٨–تبني بعض المانحين منظمة بعينها بهدف إبقائها نشطة	١–صعوبة التنقل الداخلي، والسفر إلى الخارج يحد من التفاعلات المباشرة بين المنظمات والمانحين ٢–عدم استقرار أسعار صرف العملة الوطنية، والتباين الكبير في أسعار الصرف في مناطق سيطرة الحكومة والحوثيين ٣–القيود المالية المفروضة على نظام التحويلات المالية إلى اليمن ٤–معاناة المصارف المحلية من نقص السيولة في العملات الصعبة ٥–نهيار الاقتصاد الوطني ومعاناة الرأسمال الوطني خلال الحرب أثر بشكل مباشر على المجتمع المدني ٦–احترافية المنظمات الدولية وامتلاكها فروعاً في اليمن مقابل تدني الخبرات لدى المنظمات المحلية يجعل حظوظ الأخيرة في الحصول على المنح متدنياً للغاية ٧–منذ العام ٢٠١٦ تزداد الصورة الذهنية للمنظمات المجتمعية بالتدهور، حيث تتعرض بشكل مستمر للتشويه، ما يؤثر على مصداقيتها وقبولها من المجتمعات التي تخدمها

عمل منظمات المجتمع المدني وكيف تساهم في بناء الفضاء المدني

ينبغي الإشارة إلى أن منظمات المجتمع المدني في اليمن تعمل – في الوقت الراهن – في ظل دولة ضعيفة ومفككة ، وبالتالي فإن عنصر الحماية التي كانت تؤمنه الدولة للعمل المدني لم يعد متاحاً في ظل الحرب. لذا فمن الصعب تحدي منظمات المجتمع المدني لقادة الصراع وأمراء الحرب. فالحكومة المعترف بها دولياً يكاد يكون دورها شكلياً في الوقت الراهن، إذ لم تعد تحتكر

بمفردها العنف، وبالكاد تسيطر على ٥ محافظات من أصل ٢٢ محافظة، فيما يتقاسم "الحوثيون" و"المجلس الانتقالي" الجنوبي، وقوات "المقاومة الوطنية" التي يقودها نجل شقيق الرئيس السابق صالح، و"المقاومة التهامية، وقوات "العمالقة" والقاعدة، السيطرة على بقية المحافظات. أضف إلى ذلك، تفكك الجغرافيا السياسية اليمنية... فكل طرف من أطراف الصراع يسيطر على رقعة جغرافية محددة، وعلى تلك الرقعة تنشط منظمات

مجتمع مدني محددة أيضاً وفق اعتبارات سياسية أو طائفية أو جهوية، ولا تستطيع توسيع أنشطتها لتشمل منطقة جغرافية أخرى مع وجود استثناءات لمنظمات تعمل في مجال الإغاثة، مع الأخذ بالاعتبار أن انهيار الحوكمة يؤدي إلى تفشي الفساد وتضاؤل

فرص المحاسبة. وبناءً على تلك المعطيات، لم يعد بالإمكان التعاطي مع منظمات المجتمع المدني ،بعيداً عن سياق الحرب واستقطاباتها فالكثير من المنظمات تنخرط في الحرب بشكل مباشر أو غير مباشر، ومؤسسوها هم في الغالب من النخبة، ولديهم خلفياتهم الفكرية والسياسية والاجتماعية؛ ومع احتدام الصراع السياسي والاجتماعي، فإن مواقفهم من القضايا العامة تتطابق في الغالب مع خلفياتهم، مع الإشارة إلى وجود منظمات نوعية استطاعت أن تحافظ على المهنية بعيداً عن أطراف الصراع المحليين والإقليميين والدوليين.

مساعي تسييس منظمات المجتمع المدني واحتوائها

اقترن تأسيس منظمات المجتمع المدني في عهد

صالح بأحزاب المعارضة السياسية، إذ لجأت أحزاب المعارضة حينذاك إلى إنشاء العديد من المنظمات العاملة في المجال الحقوقي والديمقراطية، وذلك بهدف اجتذاب أموال المانحين وللضغط على النظام، وقد لوحظ أن العديد من تلك المنظمات انخفض نشاطها بعد وصول الأحزاب التي تنتمي إليها إلى السلطة خلال الفترة الانتقالية، إذ تشكلت حكومة انتقالية بين أحزاب اللقاء المشترك (المعارض) وحزب المؤتمر الشعبي العام (الحاكم).

وخلال " ٢٠١١ تم إنشاء العديد من المنظمات أكثر 'استقلالية عن السلطات.

واعتباراً من عام ٢٠١٤، كان عدد المنظمات غير الحكومية في اليمن حوالي ٩.٩٩٦، ولكن بحلول نهاية عام ٢٠١٨ قفز الرقم إلى ١٨.٦٥٠. معظم هذه

المنظمات أسستها الفصائل المتحاربة (قوات هادي، الحراك الجنوبي والحوثيون). على سبيل المثال، بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨، أسست جماعة الحوثي حوالي ١٥٠٠ منظمة غير حكومية في مختلف المدن التي سيطرت عليها. جرى ذلك ليس فقط كوسيلة لتلبية الاحتياجات المحلية وإرساء الشرعية، ولكن أيضًا من

أجل الوصول إلى المساعدات الخارجية وعلى [Moosa Elayah & WillemijnVerkoren،2019] الرغم من العدد الكبير للمنظمات، إلا أن العديد من الدراسات تشير إلى أنه لا يوجد أكثر من ٢٠٠ منظمة ناشطة حاليًا. ووفقًا لمسح أجري في عام ٢٠١٥، أغلق في المئة من منظمات المجتمع المدني اليمنية، بينما واجهت ٦٠ في المئة أعمال عنف أو نهب أو استغزازات أو مضايقات أو تجميد للأصول.

يجادل عدد من قادة المجتمع المدني بأن منظماتهم تعمل بمهنية، على الرغم من التحديات والتضييق التي يواجهونها... يقول فؤاد شجاع الدين، وهو رئيس ومؤسس مشارك لمنظمة تهتم بذوي الإعاقة، ومؤخراً عملت في مجال المساعدات الإنسانية: "لقد قاومت كل الضغوطات التي تعرضت لها من قبل الحوثيين، إذ رفضت المشاركة في مسيرة أمام مبنى الأمم المتحدة للتنديد بعدم سماح التحالف العربي بدخول المشتقات النفطية بناء على توجيهات تلقيتها من الحوثيين، وقاومت حضور فعاليات (المولد النبوي) وغيرها

من المناسبات ذات البعد الطائفي، وقاومت توزيع المساعدات بناء على القوائم التي تم إرسال نسخة منها من قبل هيئة المساعدات التابعة لهم. ولأنني لم أقبل باستبدال هوية المنظمة المدنية بالهوية الطائفية حرمت من الحصول على أي مشروع، ما "جعل المنظمة تتوقف عن العمل في العام ٢٠١٩". ويقول آخر "بعد أن أحكم المتحاربون السيطرة على الواقع، غادرت اليمن ونقلت أنشطة المنظمة إلى

الفضاء الإلكتروني. فالمنظمات هي من تكشف الانتهاكات للداخل وللخارج. ولولا هذه الجهود لما عرف العالم بتلك الجرائم والانتهاكات التي طالت المدنيين". ويعترف بأنه صار من الصعب العودة إلى الداخل أو السفر عبر مطارات دول التحالف العربي. ماجد المذحجي المدير التنفيذي ومؤسس مشارك لمركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، يرى أن على منظمات المجتمع المدني الانحناء للعاصفة، ولكن من دون تقديم تنازلات، سواء للمانح أو الأطراف الداخلية القادرة على الزجر، كذلك عليها تطوير أداء مهني يترسخ مع الوقت، ويصبح هو رأسمال المنظمة، بحيث يصعب تصنيفها على طرف آخر

طالما استمرت المهنية بخط متصاعد ونالت من الجميع.

وبنظرة فاحصة، بالإمكان القول إن عدد من منظمات المجتمع المدني استطاعت – على الرغم من ندرتها – أن تقدم سرديات خاصة بها عن الحرب وسياقاتها، مختلفة عن الروايات والسرديات التي يقدمها أطراف الصراع، وذلك من خلال الدراسات والأبحاث والتقارير التي يصدرونها والفعاليات التي يقومون بها، تلك السرديات تلقى قبولاً لدى السياسيين الغربيين ولديها جمهورها في الداخل أيضاً. ومن المبكر الحكم على مدى فاعليتها في

المستقبل، وهل بإمكانها أن تقدم نفسها كإحدى المرجعيات الموثوقة كشاهد على ما حدث، والأهم من ذلك؛ هل تستطيع فرض منطقها لتتحول إلى سردية المجتمع المدني ككل.

أدوار منظمات المجتمع المدني في بناء الفضاء المدني

خلال الأعوام ٢٠١٤–٢٠١١ تركز توجه منظمات المجتمع المدني على إنجاح التحول الديمقراطي خلال الفترة الانتقالية التي أعقبت إزاحة صالح من السلطة، حيث ساهمت بفاعلية في إنجاح جلسات الحوار الوطني، و

ونفذت حملات تعبئة ومناصرة لعدد من القضايا كالمساواة بين الجنسين، وزواج القاصرات، ومدنية الدولة وتمكين الشباب، والديمقراطية.
وخلال الحرب ٢٠٢٠-٢٠١٤، عانت الحكومة في تقديم الخدمات لمواطنيها، فتولت منظمات المجتمع المدني وظائف الحكومة، حيث أسهمت في تقديم المساعدات الإنسانية والإيوائية والطبية، وتقديم الخدمات الأساسية، والدعم النفسي والاجتماعي،

ورصد وتوثيق الانتهاكات والإبلاغ عنها، وتقليل آثار الحرب على حياة الناس اليومية، وبناء السلام. لقد أدى الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني المحلية إلى تعزيز الاستجابة الدولية، فهي بالإضافة إلى الدعم التي تحصل عليه من صندوق التمويل الإنساني تنفذ مشاريع ممولة من جهات متعددة. وتتسم المنظمات المحلية الناشئة بالحيوية في العمل في أقاصي الريف والمناطق النائية على الرغم من افتقارها إلى معايير الجودة التشغيلية، يساعدها في ذلك تنقلاتها السهلة بين المحافظات، وتخطي القيود الأمنية، كون قادتها ليسوا مشهورين، وفي الغالب يملكون الجرأة للعمل في بيئات خطرة وشاقة، وبتكلفة تشغيلية منخفضة[٩١].

علاقة منظمات المجتمع المدني بالجمهور والمستفيدين

تعاني اليمن من الفساد بشكل كبير. ومع انهيار وتفكك المنظمة التشريعية والرقابية وآليات الشفافية والمساءلة، تجذّر الفساد بشكل أكبر. ونتيجة لذلك، لا تصل المساعدات الإنسانية في كثير من الأحيان إلى الفئات السكانية المستهدفة، ما يجعل المنظمات العاملة في مجال الإغاثة عرضة للنقد والتذمر والاتهام بالفساد.

وفي الشأن الحقوقي يزداد الواقع تعقيداً. فحقوق الإنسان في اليمن جرى تسييسها على المستوى الدولي. فعلى الرغم من تشكيل مجلس حقوق الإنسان لفريق من الخبراء الدوليين والإقليميين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، [٩٢] ومنحه الولاية لـ"رصد الحالة المتعلقة بحقوق الإنسان، والإبلاغ عنها، وإجراء دراسة شاملة لجميع الانتهاكات المزعومة، وانتهاكات حقوق الإنسان الدولية، وغيرها من

ميادين القانون الدولي، التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، وإثبات الوقائع والظروف المحيطة بالانتهاكات، والانتهاكات المزعومة، وتحديد المسؤولين عنها إن أمكن، وتقديم توصيات عامة بشأن تحسين احترام حقوق الإنسان، وإعمالها، وتقديم التوجيه بشأن الوصول إلى العدالة والمساءلة والمصالحة والشفاء"[٩٣]. إلا أن خلفية إنشاء الفريق وتشكيله والتمديد له لثلاث سنوات على التوالي، والتقارير الصادرة عنه، وردود الأفعال، تكشف مدى تسييس حقوق الإنسان، والانقسام الدولي الحاد حول الوضع الحقوقي في

اليمن. فقرار تشكيل الفريق الذي اقترحه المفوض السامي السابق الأمير رعد بن الحسين وتقدم به للمجلس في هولندا جرى التوافق عليه بين ما سمي حينها بالمجموعتين، اليورو كندية، والمجموعة العربية الإسلامية نتيجة صعوبة إقراره بالتصويت المباشر بالنظر لحجم الكتلتين الكبيرتين داخل المجلس . وبعد إصدار الفريق التقرير الأول جرى

الاعتراض على ما ورد فيه وتمت مقاطعة الفريق من قبل الحكومة الشرعية ودول التحالف. فالدول ممثلة عبر بعثاتها الدبلوماسية في المجلس، وفي العادة فإن مواقفها تعبر عن مصالح الدول لا الضحايا... ذلك التسييس أدى في محصلته إلى فشل المؤسسات الدولية المعنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان في توفير الحماية للمدنيين اليمنيين

ومساءلة الجهات المسؤولة عن الانتهاكات. وفي الداخل، يزداد وضع المنظمات في المجال الحقوقي تعقيداً. فأطراف الصراع لا يسمحون للمنظمات الحقوقية غير المسيطر عليها بالنشاط في مناطق سيطرتها، إذ من المستبعد رصد وتوثيق الانتهاكات وتوجيه الاتهامات لطرف مسلح في مناطق سيطرته من قبل المنظمات العاملة في المجال الحقوقي، فيما يسمح جميع الأطراف بنشاط المنظمات

العاملة في مجال الحقوق التي تستهدف الطرف الآخر. ومن خلال تتبع التقارير الصادرة عن المنظمات وتوصيفها للسياقات العامة للحرب والقضايا محل الاهتمام، يسهل تقييم توجهاتها وانسجام تقاريرها مع توجهات أحد أطراف الصراع المحليين أو الدوليين. ذلك الخلل أدى إلى إضعاف تأثير منظمات المجتمع المدني العاملة في المجال الحقوقي، الأمر الذي سيكون له انعكاسات كارثية على مستقبل المساءلة في اليمن.

وإجمالاً؛ يتضح من خلال تحليلنا أن قدرة منظمات المجتمع المدني على التأثير في السياسات، وصناعة

السلام، والقيام بمحاسبة الحكومة والمليشيات والجماعات المتحاربة على أفعالهم، محدودة للغاية.

أثر جائحة كوفيد ١٩ على الحريات العامة

في ١٠ أبريل/نيسان ٢٠٢٠ أعلن عن تسجيل أول إصابة مؤكدة بفيروس كورونا في مدينة حضرموت[٩٤]. في ذلك الوقت كانت المواجهات العسكرية والسياسية في ذروتها. فالانفصاليون في جنوب البلاد كانوا قد أعلنوا في ٢٦ ابريل/نيسان الإدارة الذاتية للمحافظات ،التي يسيطرون عليها (عدن، لحج، أبين، الضالع

سقطرى)، ترافق ذلك مع إعلان حالة الطوارئ ونشر القوات الأمنية والعسكرية في أجرأ تحدٍّ تواجهه الحكومة يهدد الوحدة الوطنية [٩٥]. تلك الأزمة عطلّت عودة الحكومة من العاصمة السعودية (الرياض) للعاصمة المؤقتة (عدن)، لمباشرة عملها وفق"اتفاق الرياض".

أعلنت الحكومة في ١٤ مارس إغلاق المنافذ الجوية والبرية باستثناء حركة الشحن التجاري والإغاثي

كإجراء احترازي لمنع دخول الفيروس... لقد أدى إغلاق المنافذ إلى خلق أزمة العائدين، فالطبقة الوسطى وذوو الأمراض المزمنة في الغالب يذهبون لتقلي العلاج في الخارج، لا سيما مع انهيار منظومة القطاع الصحي، ومع استمرار الإغلاق، شهدت السفارات اليمنية في القاهرة وعمّان ودلهي اعتصامات للضغط على الحكومة للسماح لهم بالعودة... لا سيما مع عدم قدرتهم على تغطية تكاليف بقائهم في الخارج[٩٦]. الطلاب المبتعثون إلى الصين أطلقوا العديد من المناشدات للسماح لهم بالعودة إلى بلادهم، وفي ٤ آذار/مارس قامت دولة

الإمارات بإجلائهم من مدينة ووهان إلى أراضيها. الحوثيون بدورهم أعلنوا في ١٦ مارس إغلاق جميع المنافذ البرية للمناطق التي يسيطرون عليها، والتشديد على المناطق غير الرسمية[٩٧] إن النقاط المشيّدة للحوثيين على خطوط التماس والمتمركزة في الغالب على الخطوط الرئيسية الرابطة بين المدن اليمنية، تعمل كمنافذ برية مؤقتة، يتم من خلالها فحص وثائق القادمين والخارجين من وإلى المحافظات التابعة لهم، وهي غير مجهزة وتفتقر إلى البنى التحتية، وبالتالي فإن المواطنين الذين تم التحفظ على دخولهم تركوا لأيام في العراء وفي ظروف مهينة للكرامة الإنسانية، إذ لم تكن هناك أماكن للمبيت، ولا دورة مياه، ولا مطاعم[٩٨]. وفي ظل التهديد الذي يمثله الفيروس على المساجين، أفرجت الحكومة المعترف بها دولياً

وسلطات الحوثيين عن عشرات المساجين لتخفيف الاكتظاظ داخل السجون، ولكن لا يبدو أن الطرفين أفرجا عن صحافيين أو معارضين سياسيين.[٩٩]

أثر جائحة كوفيد ١٩ على الأوضاع الإنسانية

في بلد يشهد نزاعاً كاليمن، كان للجائحة أضرار بالغة التأثير على الوضع الإنساني. فعلى الصعيد الصحي، فإن ١٩.٩ مليون شخص من إجمالي عدد السكان البالغ ٣٠ مليون شخص بدون رعاية صحية [١٠٠]، و١٠ عاملين في القطاع الصحي لكل ١٠٠٠٠ فرد في اليمن فقط، بينما ينبغي توفر ٢٢ عاملاً صحياً على الأقل في أوقات الأزمات الإنسانية وفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية، أي أن ٣ محافظات فقط من ٢٢ محافظة يتوفر فيها هذا المعيار. كما أن نسبة الأطباء المتخصصين ٥ في المائة والأطباء العموم ٥ في المائة من العاملين الصحيين. وهذا يدل على صعوبة توفير الكادر الطبي المتخصص أثناء الأزمات وتفشي الأوبئة لرعاية الحالات المصابة وإيقاف انتشار الجائحة[١٠١].

بالإضافة إلى أن ٥٠ المائة من المرافق الصحية معطلة[١٠٢]. الاستجابة المحلية والدولية لمواجهة الوباء يمكن وصفها بالمتدنية، إذ يوجد فقط مركزان مجهزان يكفيان لأربعين مريضاً [١٠٣]، وكذلك مختبران مرجعيان فقط[١٠٤] ، أضف إلى ذلك، أن غياب المعلومات والإحصائيات الدقيقة، وغياب الوعي بأهمية التباعد الاجتماعي بين المواطنين، وانعدام المعقمات والكمامات، أدت إلى الانتشار السريع للفيروس بين المواطنين، لا سيما ذوي الأمراض المزمنة. وحتى هذه اللحظة لا يوجد إحصائيات شاملة ودقيقة بعدد المصابين والمتوفين والمتعافين من الفيروس. كما تسببت الجائحة ببروز أزمة في سوق الأدوية ذات العلاقة بالحمّيات بالحمّيات واختفائها من السوق وارتفاع أسعار المتوفر منها بصورة قياسية تصل إلى خمسة أضعاف سعرها السابق، واختفاء فينامين سي من الأسواق وندرة المسكنات بشكل عام[١٠٥]. لقد أدى انتشار الفيروس، وما نجم عنه من تبعات وإجراءات الوقاية منه، إلى تدهور كبير في حجم التجارة والأعمال في بلد يعاني من شح الموارد... يصل عدد القطاعات الخدمية في القطاع المنظم إلى نحو ٩٥٠٠ منشأة ما بين صغيرة ومتوسطة وكبيرة. وتقدر حجم خسارة الأنشطة والأعمال والخدمات بحوالي ١٤.٥ مليار ريال يمني[١٠٦]. وبالنظر إلى عالمية الجائحة، فإن تدفق التحويلات إلى اليمن شهد انخفاضاً غير مسبوق. قدر البنك الدولي قيمة التحويلات لليمن بـ ٣.٧٧ مليارات دولار أمريكي في العام ٢٠١٩، تمثل حوالي ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي اليمني. مصدر هذه التحويلات من اليمنيين العاملين في الخليج، الدول المضيفة للعمال المهاجرين اليمنيين، وبالتحديد دول الخليج العربي. أغلقت الشركات، وسمحت الحكومات بخفض الرواتب بنسبة تصل إلى ٤٠ في المائة. وفي العام ٢٠٢٠ انخفضت التحويلات بمقدار ٧٠ في المائة. وفي أواخر العام ٢٠٢٠ شهدت التحويلات تحسناً، لكنها لم تعد إلى وضعها الطبيعي.[١٠٧]

قطاع الزراعة كان الأكثر تضرراً، فشهد انخفاضاً مقدراً في الإنتاج بأكثر من ٩ في المائة، وانخفض إنتاج النظم الغذائية بنحو ١٠ في المائة[١٠٨]. وقدرت خسائر العمالة بنحو ٨ في المائة، ويرجع ذلك أساساً إلى فقدان الوظائف، تليها الزراعة[١٠٩]. أثرت الجائحة على دخل الأسر واستهلاكها، حيث ارتفعت أسعار السلع الغذائية والطبية عالمياً [١١٠]، وتضررت عمليات الاستجابة السريعة المعنية بتقديم الخدمات الإيوائية والطبية والغذائية لملايين

المتضررين من الحرب، إذ انخفض حجم المنح المقدمة لتمويل خطط الاستجابة الإنسانية بمعدل النصف. وتشير التقديرات إلى أن الدعم انخفض في أبريل إلى ٥٠ في المائة، على المحافظات الشمالية، وهذا يعني أن ما يقدر بـ٨.٥ ملايين مستفيد، الذين يتلقون حصصاً كاملة تقريباً من المساعدات الغذائية شهرياً، سيواجهون انخفاضاً بنسبة ٥٠ في المائة في المساعدات نتيجة لبيئة التشغيل المقيدة

التي يواجهها برنامج الغذاء العالمي[١١]. وهذا سيقلل إلى حد كبير من الوصول إلى الغذاء بين السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ويزيد من حجم وشدة انعدام الأمن الغذائي الحاد. ومن المتوقع أن يزداد خطر المجاعة بسبب الآثار السلبية المركبة لانخفاض المساعدات، وارتفاع أسعار السلع الغذائية، والتصعيد الأخير في الصراع. ومن المرجح أيضاً أن يؤدي تفشي كوفيد ١٩ في اليمن إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي الحاد والوفيات[١٢].

الخاتمة

من المعلوم أن الديمقراطية هي البيئة المثالية لتطور وازدهار المجتمع المدني، وبالإمكان القول إن أقصى ما يمكن أن تفعله الشموليات في أبشع صورها هو شلّ حركة المجتمع المدني ووضعه على دولاب العجز، أي الاحتفاظ به حياً، ولكن من دون حراك أو تأثير. وتبقى الحروب الداخلية/الخارجية

هي التحدي الأخطر الذي تواجه المجتمعات المدنية في الدول التي تشهد صراعات في الوقت الراهن، إذ إنها لا تستهدف تحجيمه والسيطرة عليه، بل تعمل جاهدة إلى نفيه خارج حدوده، وإحلال مجتمعات أولية شديدة التعتيق والعصبوية محلّه. هذا أيضاً ينطبق على المجتمع المدني في اليمن الذي يواجه تهديدات ومخاطر وجودية في ظل الحرب

القائمة التي يتداخل فيها السياسي بالهوياتي. ولتفادي ذلك؛ ينبغي على المجتمع المدني في اليمن أن يتشبث بالمهنية كمعيار حاكم لمقارباته للحرب وتفاعلاته مع تداعياتها، وأن يعيد ضبط بوصلته باتجاه مراكمة المكاسب المتحققة في مايو ١٩٩٠، و٢٠١١، وذلك عبر تعزيز التواصل والتشبيك بين مختلف عناصره ومكوناته، والعمل على تنويع مصادر التمويل عبر بناء الشراكات مع القطاع الخاص

والحكومة والمانحين.

وإذا ما تحقق ذلك، فان بإمكانه تقديم نفسه كفاعل أساسي في المشهد اليمني... والمساهمة في إعادة بناء الفضاء المدني وفق محددات مسودة الدستور التي ساهم في صياغتها خلال "الحوار الوطني"، وإذا ما استمر في تجنيد نفسه مع أطراف الصراع، والتماهي مع أولويات المانحين، فإن كل المؤشرات تدل على محدودية فرصه في الدفاع عن المكاسب التاريخية المدنية التي راكمها منذ إنجاز

الاستقلال والتحرر ولاحقاً الوحدة. وإذا ما سلّمنا أن كل حرب تنتهي باتفاق سياسي، فإن آفاق التسوية السياسية الممكنة في اليمن اليوم هي تسوية بين النقائض السياسية والعرقية والعصبوية والطائفية (شمال/جنوب، سنه/شيعة، يمنيون/هاشميون، الخ..)، وبتعبير أدق بين من يملكون الأسلحة والرعاية الإقليمية. وسيتم تهميش المجتمع المدني والفئات الضعيفة، وذلك لن يفضي إلى دولة الأمة موحدة

المعايير بالمعنى الفوكوياما، بل إلى دولة الطوائف والمليشيات وأمراء الحرب، هذا إن ابتسم الحظ لليمن الذي كان سعيداً أن يستمر موحداً وجمهورياً وديمقراطياً.

المراجع

١– التصنيفات-العالمية/التصنيفات-العالمية/مؤشر-التنمية-البشرية/topics/اليمن/https://ar.knoema.com/atlas

٢–كانت اليمن تمثل ما أطلق عليه العالمان الأوروبيان اللذان عاشا في القرن العشرين، "ارنست غلنر" و"روبير مونتاني"، اسم "المجتمع المجزأ". وهو ثمرة طبيعية شرق أوسطية تعصف بها الصحاري والجبال. ولكونه يتأرجح بين المركزية والفوضى، يتجسد هذا المجتمع وفقاً لصياغة مونتاني في نظام "يستنزف الحياة من منطقة ما". على الرغم من أنه بسبب الهشاشة المتأصلة فيه، فقد فشل في إقامة مؤسسات دائمة. وهناك تتسم القبائل بقوتها والحكومة المركزية بضعفها."
انتقام الجغرافيا، روبرت د. كابلان، سلسلة عالم المعرفة ٢٠١٥، ص ١٨

٣–للمزيد حول هذا الموضوع انظر؛ ثلاثية الدولة والقبيلة والمجتمع المدني، فؤاد الصلاحي، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان https://hritc.co/16998

٤– لدولة والمجتمع المدني في اليمن، فؤاد الصلاحي، مركز المعلومات والتأهيل ٢٠٠١، ص 73 https://hritc.co/12334

٥–للمزيد حول هذا الموضوع انظر؛ القصر والديوان: الدور السياسي للقبيلة في اليمن، المرصد اليمني لحقوق الإنسان ٢٠٠٩

٦–النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية: المصادر، العوائق والإمكانيات، تقرير البنك الدولي ٢٠٠٠. ص ٣،٢

٧–للمزيد انظر؛ اليمن: المنعطف الثوري، الفصل الثاني ص ١٨١، مقال بعنوان: اقتصاد في مأزق أزلي، للباحث كلير بوغران

٨–قام النظام بأجراء تعديلات قاسية على بنود دستور الوحدة في مناسبتين (٢٠٠١–١٩٩٤)، وفي الحالتين توخت هذه التعديلات تعزيز هيمنة وصلاحيات السلطة التنفيذية ممثلة برئيس الجمهورية الذي أصبح هو من يعين الوزراء وهو أيضا رئيس المجلس الأعلى للقضاء. وفي العام ١٩٩٧ حقق فيها الحزب الحاكم "المؤتمر الشعبي العام" أغلبية مريحه حيث فاز بـ ١٨٧ مقعداً في البرلمان من أصل ٣٠١ مقعد. وفي انتخابات العام ٢٠٠٣ حقق الحزب أغلبية ساحقة وفاز بـ٢٢٩ مقعداً إلى جانب مقاعد المستقلين المحسوبين عليه. وفي العام ٢٠٠٦ خالف صالح وعوده السياسية وبنود الدستور معلناً ترشحه لانتخابات الرئاسة التي تعرض فيها لمنافسة قوية من قبل مرشح تحالف المعارضة فيصل بن شملان، وفي الوقت ذاته سيطر حزب المؤتمر على غالبية المجالس المحلية في جميع المحافظات ما أعاق بالتالي إمكانية الإصلاح من خلال تطبيق آليات الحكم اللامركزي

٩–وظفت الباحثة الأمريكية المختصة بالشأن اليمني "سارة فيلبيس" هذا المصطلح لوصف النظام السياسي القائم في اليمن في العام ويعود المصطلح إلى الكاتبة مارشابريبشتاين في مقالة "العجز في ديمقراطيات الشرق الاوسط من المنظور التقارني". للمزيد انظر: ،٢٠٠٨ تقييم الإصلاح السياسي في اليمن، سارة فيلبس، أوراق كارنجي، سلسلة الشرق الاوسط، ٢٠٠٧

١٠–في هذا الإطار يفرق الدكتور عبدالباقي شمسان بين نمطين من الإصلاحات؛ الأول يندرج ضمن "الانتقال الديمقراطي" الناجم عن سلوك اختياري تقوم به النخب الحاكمة في بلدان الديمقراطية الناشئة للتحرك من مرحلة الانتقال إلى مرحلة التحول الديمقراطي. أما الثاني فيندرج ضمن منظومة "الانتقال الجبري" الذي ينجم عن قوة ضغط المؤسسات الدولية المانحة، بهدف ضمان بقاء واستمرارية المساعدات، من دون النظر إلى الآثار .الاجتماعية للإجراءات السياسية والاقتصادية. ويمكن تصنيف النظام اليمني في الصنف الثاني من الانتقال الجبري الإصلاحات الديمقراطية في اليمن (براغماتية الانتقال ومعوقات التحول)، عبدالباقي شمسان، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، ص ٣،٢

١١–قفز معدل نمو منظمات المجتمع المدني في المحافظات الخمس الكبرى في اليمن (صنعاء، عدن، تعز، حضرموت، الحديدة) منذ ٢٠١٠ وحتى أواخر ٢٠١٢ بنسبة ٣٣ وقفز في عموم اليمن بنسبة ٢٤
المصدر نفسه ص ١١

١٢–وثيقة الشراكة بين الحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني اليمنية، سبتمبر ٢٠١٣، ص٩،٧

١٣–أظهرت الجهات المانحة دعماً قوياً لإنشاء شراكات بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني. كما أكدت أيضاً على توفير المساعدة الفنية والمالية لتعزيز قدرات وتمكين منظمات المجتمع المدني كي تصبح شريكاً فاعلاً في التنمية"، منظمات المجتمع المدني في مرحلة التحول، تقرير البنك الدولي ٢٠١٣، ص ١٢

١٤- https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/masat-almjtm-almdny-alymny

١٥–عادل الشرجبي، النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في بلدان الإسكوا المتأثرة بالنزاعات: دراسة حالة اليمن، ٢٠٠١

١٦–تجربة اليمن الديمقراطية (١٩٧٢–١٩٥٠) الدكتور أحمد عطية المصري، ١٩٧٤، ص: ١٤٨

١٧– ١٩ المرجع رقم ١٥

١٨–لي محمد زيد، الثقافة والجمهورية ٢٠٢٠، ص: ٧٩، ٨٠، ٨١

٢٠–رجع رقم ١٦، ص: ١٥٤

٢١–عيبان السامعي، الحركة العمالية والنقابية في اليمن خلال ٨٠ عاماً. التحولات ورهانات المستقبل، موقع الحوار المتمدن

٢٢–يطلق المفكر علي محمد زيد على تلك الأشكال الأولية من الأندية والاتحادات "مؤسسات ضمان اجتماعي". الثقافة الجمهورية ٢٠٢٠ الصادر عن مؤسسة أروقة، ص: ٨٥، بينما يسميها الدكتور عادل الشرجبي أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء "الأشكال الأولى للمنظمات
غير الحكومية النشطة في مجال التنمية المحلية

٢٣–سعيد الجناحي، الحركة الوطنية من الثورة إلى الوحدة، ١٩٩٢ ص: ١٧٨

٢٤–علي سيف مقبل، قضايا ومواقف، الاتحاد العام لعمال اليمن، صنعاء، نوفمبر ١٩٨٦م، ص١٥

٢٥–المرجع رقم ١٥

٢٦–أمين عبدالله الحاشدي، المجتمع المدني والتنمية، قراءة تأصيلية، ٢٠١٩، ص: ١٦٤

٢٧–يبلغ سعر الصرف في العاصمة صنعاء المسيطر عليها من قبل الحوثيين ٥٦٠ ريالاً مقابل دولار أمريكي واحد، وفي العاصمة المؤقتة عدن يبغ سعر الصرف ٨٦٥ ريالاً مقابل دولار واحد، فبراير ٢٠٢٠

٢٨–انظر، حكومة يمنية جديدة دون أي تمثيل للنساء للمرة الأولى منذ ٢٠ عاماً، موقع مونت كارلو

٢٩–
https://arabic.rt.com/middle_east/1193246--خرق-للدستور-وانقلاب-على-مبدأي-التوافق-حزبان-من-معسكر-هادي-يرفضان-/تعييناته-الأخيرة

٣٠–
الحوثيون جماعة شيعية، يتبعون تفسيرا متشددا للإسلام، ويعتقدون بأحقيتهم بالحكم، وبأن الله اصطفاهم على سائر المسلمين، وفي سبيل تحقيق ذلك الادعاء يمارسون العنف باسم الدين، ويطلقون على الذين يخالفونهم كفاراً ومنافقين ويجب القضاء عليهم لإقامة مجتمع نقي" من الشيعة المؤمنين". الباحث

٣١–عايدة العلي سري الدين، الحوثيون في اليمن بين السياسة والواقع، تشرين الثاني/اكتوبر ٢٠١٠، ص: ٦٥

٣٢–٣٣–٣٤–
http://www.yohr.org/?ac=3&no=3717&d_f=140&t_f=0&t=5&lang_in=Ar

٣٥– https://digitallibrary.un.org/record/1292878/files/E_ESCWA_SD_88_4-AR.pdf

٣٦–علي محمد زيد، الثقافة الجمهورية، ص: ٨١

٣٧–٣٨–لتطور الديمقراطي في اليمن، ٢٠٠٣، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بالتعاون مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

٣٩– https://carnegieendowment.org/files/yemen2.pdf https://carnegieendowment.org/files/yemen2.pdf

٤٠–٤٢–٤١– https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_9669A9E8.pdf

٤٣– مرجع ٣٩

٤٤– Sharif Ismail, Unification in Yemen: Dynamics of Political Integration (1978-2000). Thesis submitted in partial fulfillment of the degree of MP hill. (Faculty of Oriental studies. University of Oxford, 2008

٤٥–للاطلاع انظر مسودة الدستور، موقع الحوار الوطني

٤٦– https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/11674

٤٧– https://al-ain.com/article/yemen-houthi-racisme-terrorisme-sana-a

٤٨–انظر العفو الدولية، منع الحوثيين النساء من العمل في المطاعم مخز

٤٩–مقابلة مع رئيس منظمة مجتمع مدني، ٢٢ يناير ٢٠٢١

٥٠–مقابلة مع رئيس منظمة مجتمع مدني في ١٧ يناير ٢٠٢١

٥١–مقابلة مع رئيس منظمة مجتمع مدني في ١٩ يناير ٢٠٢١

٥٢–مرجع رقم ١٢

٥٣–في مقابلة أجريت معه، تحدث هشام عبد الملك المخلافي وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي، بأن الوزارة بعد أن تم فتح مكتب لها في عدن في
العام ٢٠١٧ عادت لتمنح التصاريح للمنظمات الدولية لدخول اليمن، لكنها في الوقت نفسه تأخذ تصاريح من الحوثيين للدخول إلى مناطق سيطرتهم. ٧ فبراير ٢٠٢١

٥٤–انظر خطتي الاستجابة الإنسانية لليمن للعامين ٢٠١٤–٢٠١٣، متوفرتين على الإنترنت

٥٥–مسار جديد للمضي قدماً: تمكين الدور القيادي للمجتمع المدني اليمني، مارثا كولبورن، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

٥٦–انظر خطط الاستجابة الإنسانية لليمن (٢٠٢٠–٢٠١٠). متوفرة على شبكة الإنترنت

٥٩–٥٧–انظر المرجع رقم ٥٥

٥٨–للاطلاع بشكل أوسع أنظر خطط الاستجابة الإنسانية لليمن (٢٠٢٠–٢٠١٠)، متوفرة على الإنترنت

٦٠–للمرة الاولى غابت الإمارات والكويت عن الدول الممولة لخطة الاستجابة الإنسانية للعام ٢٠٢٠. كذلك قلصت الولايات المتحدة حجم المساعدات المقدمة للعمل الإنساني في اليمن

٦١–٦٢–مسار جديد للمضي قدماً: تمكين الدور القيادي للمجتمع المدني اليمني، مارثا كولبورن، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

٦٣–البنك الدولي

٦٤–٦٥–٦٦– المرجع رقم ٦٢

٦٧–مقابلة مع رئيس منظمة مجتمع مدني ٢٦ يناير ٢٠٢١

٦٨–مقابلة مع رئيس منظمة مجتمع مدني ٢٧يناير ٢٠١٢

٦٩–يقول أحد العاملين في منظمات المجتمع المدني: "بدلاً من الاستثمار في بناء مقر للمنظمة شاهدنا مؤسس المنظمة يبني منزلًا"
٣ فبراير ٢٠٢١

٧٠–تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني في اليمن والشرق الأوسط للعام ٢٠١٨، ٢٠١٩

٧٢–٧٦–٧٣–٧٩–٨٠–٨٥–٨١– لمرجع رقم ٥٥

٧٤–مقابلة مع رئيس منظمة مجتمع مدني، ٥ فبراير ٢٠١٢

٧٥–مقابلة مع رئيس مركز مجتمع مدني، ٧ فبراير ٢٠٢١

٧٧–مقابلة مع رئيس منظمة مجتمع مدني، ١٧ فبراير ٢٠٢١

–٨٢
https://sanaacenter.org/ar/publications-all/13094?utm_source=rss&utm_medium=rss&utm_campaign=%d9%85%d8%b3%d8%a7%d8%b1-%d8%ac%d8%af%d9%8a%d8%af-%d9%84%d9%84%d9%85%d8%b6%d9%8a-%d9%82%d9%8f%d8%af%d9%85%d9%8b%d8%a7-%d8%aa%d9%85%d9%83%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%25d

٨٣–مقابلة مع رئيس منظمة مجتمع مدني، ١٥ فبراير ٢٠١٢

٨٤–مقابلة مع رئيس منظمة مجتمع مدني، ١٧ فبراير ٢٠١٢

٨٦–بحسب تعريف روبرت روتبرج، نجد أن الدولة اليمنية تنطبق عليها خصائص الدولة الضعيفة والمفككة، للاطلاع أكثر انظر: روبرت روتنبرج ٢٠٠٢، الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية

-٨٧–٨٩–٨٨
Civil society during war: the case of yemen. Moosa Elayah & Willemijn 2019

٩٠–مقابلات أجريت مع رؤساء منظمات في ٢٧ فبراير ٢٠٢١

٩١–مقابلة مع رئيس منظمة مجتمع مدني ٢ فبراير ٢٠١٢

٩٢– http://ap.ohchr.org/documents/dpage_e.aspx?si=A/HRC/RES/36/31

٩٣–انظر المرجع السابق، البند ١٢، الفقرة (أ) و(ب) و(ج

٩٤–تم تأكيد أول حالة في ١٠ أبريل لرجل يبلغ من العمر ٦٠ عامًا في محافظة حضرموت، وكانت حالته مستقرة، وأغلقت السلطات المحلية الميناء الذي عمل فيه، فيما أغلقت محافظة شبوة ومحافظة المهرة حدودهما مع حضرموت، وتم فرض حظر تجول لمدة ١٢ ساعة ليلاً. اليمن يسجل أول إصابة بفيروس كورونا

–٩٥
https://www.alhurra.com/latest/2020/04/26/اليمن-الانتقالي-الجنوبي-يعلن-الإدارة-الذاتية-والحكومة-تصفه-بالتمرد-المسلح

٩٦– https://www.dw.com/ar/مأساة-العالقين-اليمنيين-بالخارج-تسائل-ضمير-المجتمع-الدولي/a-53329103

٩٧– http://arabic.peopledaily.com.cn/n3/2020/0317/c31662-9668912.html

٩٨– https://abaadstudies.org/news-59836.html

٩٩– https://sanaacenter.org/ar/publications-all/the-yemen-review-ar/10239

١٠٠– https://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/overview

١٠١–١٠٢– https://fscluster.org/sites/default/files/documents/yseu47_arabic_publish1.pdf

–١٠٣–١٠٤
https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/04/02/new-us269-million-grant-for-yemen-to-fund-emergency-response-activities-related-to-coronavirus-covid-19-outbreak
https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/04/02/new-us269-million-grant-for-yemen-to-fund-

١٠٥– emergency-response-activities-related-to-coronavirus-covid-19-outbreak

–١٠٦–١٠٧–١٠٨–١٠٩
https://ebrary.ifpri.org/utils/getfile/collection/p15738coll2/id/134258/filename/134469.pdf

١١٠–١١١–١١٢
https://fscluster.org/sites/default/files/documents/yseu47_arabic_publish1.pdf